بسم الله الرحمن الرحيم

تجارة التمور بين العراق ومصر ١٩٥٨-١٩٦٨م

الملخص: لما كانت التجارة الخارجية للعراق واحدة من أهم صفحات التاريخ الاقتصادي لها، وهي في الوقت نفسه الشريان الذي يربط بين اقتصاده وبين اقتصاديات الدول الأخرى، وأن دراسةً تلك الصفحة من شأنها أن تُكَّون تصورًا أوضحَ للتاريخ الاقتصادي للعراق ولطبيعة النظام السياسي فيه، تميزت سياسة العراق الخارجية في العهد الملكي بكونها سياسةً تُدَار على الأغلب طبقًا لتوجهات ومصالح بريطانيا التي كبلت العراق بمجموعة من المعاهدات الجائرة التي جعلت البلد يدور في إطارها، إلا أن قيام ثورة الرابع عشر من(تموز/ يوليو١٩٥٨م) أحدثت تحولًا مهمًا في سياسة العراق الخارجية وأخرجتها إلى آفاقٍ أوسعَ بعد خروجها من عهد التبعية الغربية وانسحابها من حلف بغداد، وتخلصها من المعاهدات الموقعة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واتخاذها مسارًا سياسيًا مختلفًا عن مسارها السابق، وتبنيها سياسة خارجية قائمة على مبادئ الاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واتباعها سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وغيرها من المبادئ التي أعلنتها الثورة عند قيامها. وتغيرت الأساليب المتبعة في تنظيم التجارة الخارجية، وانفتح العراق في تعامله التجاري مع جميع الدول دون تمييز وبغض النظر عن الأنظمة الاقتصادية القائمة فيها، وعقدت اتفاقيات تجارية من أجل تطبيق سياسة تجارية متكافئة مع جميع الدول منبعثة من التبادل الحر القائم على المصالح المتبادلة والمنافع المتقابلة، وتشجيع تصدير المنتجات العراقية وفي مقدمتها التمور التي تعتبر العراق المنتج الأول لها في العالم، وتأتي أهمية هذه الدراسة لأن العراق يحتل المرتبة الأولى في قائمة الدول المنتجة للتمور التي تتصدر قائمة الصادرات العراقية بعد البترول. وتعتمد نسبة كبيرة من سكان البلاد في معيشتهم على التمور بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ورغم هذه الأهمية للتمور العراقية فإنها لم تحظ بالاهتمام اللازم لدراستها دراسة علمية تتناول الجوانب الاقتصادية المختلفة لها.

الكلمات المفتاحية: العراق، مصر، التجارة الخارجية، العلاقات الاقتصادية، التمور، الزراعة، ثورة يوليو١٩٥٨م.

د/هناء عسران علي بسيوني

Abstract: Iraq's foreign trade represents a crucial part of its economic history and serves as a vital link between its economy and those of other nations, examining this aspect can offer deeper insights into Iraq's economic past and the characteristics of its political system. During the royal era, Iraq's foreign policy was controlled mainly by British interests, which shackled Iraq to a series of unjust treaties that forced the country to revolve within its framework. However, the revolution of July ١٤, ١٩٥٨, brought about a significant shift in Iraq's foreign policy, which opened the way to broader horizons. This freed Iraq from the era of Western dependency, its withdrawal from the Baghdad alliance, its abandonment of the treaties signed with Britain and the United States, and its adoption of a different political approach. Iraq adopted a foreign policy based on the principles of independence and non-interference in the internal affairs of other countries, in addition to adopting the policy of positive neutrality and non-alignment, among other principles proclaimed by the revolution upon its inception. Throughout altering the methods used to regulate foreign trade, Iraq paved up its trade dealings with all countries without discrimination and regardless of their economic systems. Implementing an equitable trade policy with all countries through trade agreements was achieved successfully, based on free trade, mutual interests and reciprocal benefits. This policy encouraged the export of Iraqi products, most notably dates, of which Iraq is the world's leading producer.

This study is important as Iraq ranks first among date-producing countries, leading the list of Iraqi exports after oil. Most of the country's population depends directly or indirectly on dates on a large scale for their living. Regardless the importance of Iraqi dates, they haven't received the necessary scientific study that addresses their various economic aspects.

Keywords: Iraq, Egypt, foreign trade, economic relations, dates, agriculture, July ١٩٥٨ Revolution

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمدًا يرضيه ويغنينا عمن سواه، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.....وبعد

لقد مر العراقُ- خلالَ تاريخه الحديث – بالعديدِ من الأحداثِ السياسيةِ المهمةِ والتي كان لها بالغُ الأثرِ في منطقة المشرق العربي ومستقبله، ونظرًا لأهمية العَلاقات الدولية بين الدول ولاسيما في التاريخ الحديث والمعاصر ومدى تأثيرها على العَلاقات بين بُلدان العالم وما تتركه من أثر على تطور العَلاقات سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا تعد دراسةُ تجارةِ التمور بين العراق ومصر ١٩٥٨-١٩٦٨م من الموضوعات الجديرة بالاهتمام، لمعرفة أهمية التمور في الاقتصاد العراقي وسياسة العراق التجارية مع مصر والعوامل المؤثرة فيها.

وجاء اختيار عام ١٩٥٨م تحديدًا لفترة الدراسة، لأنه العام الذي وقعت فيه ثورة الرابع عشر من (تموز/يوليو) في العراق وكان حدثًا مهمًا في تاريخ العراق وتاريخ المنطقة كلها، والذي من خلالها تم إلغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري، وحدثت خلال هذه الحقبة الزمنية كثيرٌ من التطورات في السياسة الداخلية بها، وشهِد العراقُ متغيراتٍ عديدة على مختلف الأصُعُدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وكان طبيعيًا أن تكون السياسة الخارجية للعراق إحدى الصعد التي شملها التغيير الذي استند أساسًا إلى ما رسمته اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار قبل الثورة من أجل استقلال العراق الاقتصادي والخروج من دائرة السياسة الخارجية البريطانية المتمثلة بحلف بغداد والارتباط بالإسترليني والتبعية للاقتصاد البريطاني وركزت السياسة الخارجية العراقية في الصعيد العربي على الروابط القومية والتعاون والتضامن مع الدول العربية إلا أنها لم تتجه نحو الوحدة العربية بشكل مباشر، وركزت على أن الجامعة العربية هي أداة صالحة لخدمة القومية العربية وإبراز قضايا العرب في المجالات الدولية، وأكد عبد الكريم قاسم(١٩٥٨-١٩٦٣م) أن السياسة التي أعلنها في بياناته الرسمية هي سياسة التعاون مع جميع الدول العربية والدول الصديقة وستكون عَلاقاتها مع الجمهورية العربية المتحدة والدول العربية أوثق وأقوى، واتجهت حكومة قاسم إلى تعديل الاتفاقيات بشكل ينسجم مع مصلحة العراق وظروف البلاد الجديدة وعلى جميع الأصعدة، وقامت الحكومة أيضًا برسم سياسة استيراد ووقف المواد غير الضرورية، وتشجيع المنتجات العراقية، وقد ارتبط القطرين العراقي والمصري بعلاقات التعاون والمساندة في الأزمات على اختلاف أشكالها وهي دلالات تؤشر على وجود ارتباط عضوي بين الشعبين الشقيقين يمكن للنظامين استثمارها بشكل

أفضل وانتهت الدراسة بعام ١٩٦٨م لأنه وامتدادًا لثورة الثامن من(شباط / فبراير) عام ١٩٦٣م استلم حزب البعث العربي الاشتراكي وللمرة الثانية مقاليد السلطة وقيادة المجتمع في العراق، فأصبحت بذلك أيديولوجية الحكم هي أيديولوجية الحزب الاشتراكي المرتبطة بهدفي الوحدة والحرية، ففي ذلك العام قامت ثورة (١٧-٣٠)(تموز/ يوليو)، وجاءت هذه الثورة انعطافةً حاسمةً في تاريخ العراق الاقتصادي والاجتماعي والصناعي، وحلت محل السلطات السابقة سلطةُ تُؤمن بالاشتراكية والتقدم الثوري القائم على قاعدة علمية وأيديولوجية متقدمة مما أدى ذلك إلى خلق عَلاقات اجتماعية من نوع جديد لم يشهد العراق لها مثيلاً في السابق، أثرت على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية، حيث خلقت تنمية من نوع جديد، تنمية هادفة لبناء الاشتراكية.

وترجع أهمية دراسة تجارة التمور إلى أن العراق تعتبر أكبر بلدان العالم إنتاجًا وتصديرًا للتمور. وليس هذا فحسب، بل إنه ينتج أفخر أنواع التمور، إذ ليس في العالم بقعة تزدهر فيها النخلة وتدر محصولًا وفيرًا وغنيًا ولذيذًا كما تزدهر في العراق، وصناعة التمور تعتبر إحدى الصناعات الوطنية الأساسية في البلد وقد كانت ولا تزال حجر الزاوية في الكيان الاقتصادي في العراق، وعن طريق التمور يحصل العراق على حوالي ثلث العملة الصعبة الضرورية باستثناء عائدات النفط. ويعيش مئات الألوف من أبناء الشعب في مناطق إنتاج التمور وصناعتها.

وقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة، وتمهيدًا، وخمسة مباحث، فأما التمهيد فقد تحدثت فيه عن العلاقات التجارية بين العراق ومصر قبيل فترة الدراسة، وتناول المبحث الأول أهمية التمور في الاقتصاد العراقي وتطرق المبحث الثاني لإنتاج العراق من التمور وشمل مناطق الإنتاج وتناول المبحث الثالث العمليات التي تُجرَى على التمور قبل التصدير، وتناول المبحث الرابع الاتفاقيات التِجارية بين البلدين، وعرض المبحث الخامس الحديث عن صادرات التمور العراقية لمصر.

واعتمدت الدراسة على العديد من المصادر المهمة مثل الوثائق غير المنشورة بدار الوثائق القومية والوثائق العراقية، وأبرزها وثائق وزارة الخارجية المصرية، ووزارة الاقتصاد، ومجلس الوزراء هذا إلى جانب الوثائق الأجنبية غير المنشورة مثل وثائق وزارة الخارجية البريطانية(F.O)، كما كان للمذكرات الشخصية إسهامات ملموسة في هذا البحث، نظراً لأنه كتبها أشخاص كان لهم صلة مباشرة بالحدث، وكان للدوريات العربية والكتب الأجنبية أهمية كبيرة في الحصول على معلومات حول تفاصيل الموضوع، كما اعتمدت الدراسة أيضًا على المراجع العربية والرسائل العلمية.

التمهيد: العلاقات التجارية بين العراق ومصر قبيل فترة الدراسة:

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ووسط تحولات سياسية كبرى في العالم العربي، بدأت العلاقات التجارية بين العراق ومصر تأخذ شكلًا جديدًا يتسم بالتقارب الاقتصادي، والمصالح المشتركة، في ظل تنامي الفكر القومي العربي وبروز توجهات وحدوية، فقد شهدت هذه الفترة تحولات كبيرة في كلا البلدين ففي العراق واستمرارًا للنظام الملكي تحت حكم الملك فيصل الثاني(١٩٣٩-١٩٥٨م)، مع حكومة نوري السعيد(١٩٥٤-١٩٥٨م) التي اتبعت سياسة خارجية متوازنة وأحيانًا متقاربة مع الغرب، أما مصر فقد شهدت صعود التيار القومي، وتطور الحركة الوطنية التي تُوجت بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م بقيادة جمال عبد الناصر(١٩٥٦-١٩٧٠م) ورغم هذا التباين السياسي في بعض المراحل، فإن العلاقات الاقتصادية والتجارية لم تتأثر سلبًا، بل شهدت تطورًا تدريجيًا[١].

لأن العراق أولى عنايته الفائقة بالوضع الاقتصادي واهتم بتجارتها الخارجية مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات تجارية واقتصادية، وكان التدرج في التعامل التجاري والاقتصادي بين البلدان العربية السبيل الواقعي الوحيد الذي من شأنه تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية بينهما ولم يقتصر عقد الاتفاقيات بين العراق والدول الأوربية والعربية، على المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية، بل تعدى ذلك إلى المجالات الأخرى، وعدتها من أولويات نظامها السياسي الجديد، لبناء علاقات جديدة مع دول العالم، أساسها المساواة والمنفعة المتبادلة بينهما[٢] في الجانب الاقتصادي، وقعت مع الأقطار العربية(ومنها مصر) في (نيسان/ أبريل)١٩٥٠م(في إطار جامعة الدول العربية) على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ونصت المادة السادسة من المعاهدة نفسها على ضرورة التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية لرفع مستواها المعاشي واستغلال الثروات الطبيعية وزيادة

---

(١) يوسف خوري: المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩م، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م، ص١٩٥-٢٠٠. جميل عائد علي الجبوري: العراق وجامعة الدول العربية ١٩٤٣-١٩٥٨م، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا ١٩٨٢م، ص٢٠.

(٢) وزارة الاقتصاد، نصوص الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المعقودة بين الجمهورية العراقية والدول الأخرى والوثائق والكتب والمتبادلة الملحقة بها، ج١، مطبعة العاني، بغداد،١٩٥٩م، ص٤٩-٧٠. ادورد عبد العظيم عنبر الحميري: وزارة الاقتصاد العراقية١٩٣٩-١٩٥٨م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، بغداد،٢٠١٧م، ص١٥٦.

التبادل التجاري بينها ولتحقيق ذلك نصت على إنشاء مجلس اقتصادي[٣]، غير أن هذا المجلس لم يحقق أي إنجاز في تنمية الاقتصاديات العربية إنما فقط عقد اتفاقية تسهيل التبادل وتنظيم تجارة الترانزيت في عام١٩٥٣م[٤]وعلى أثر قيام السوق الأوروبية المشتركة وافق المجلس الاقتصادي العربي على اتفاقية الوحدة الاقتصادية في الثلاثين من(حزيران/ يونيو١٩٥٧م) ودخلت واقع التنفيذ

---

(٣) ظهر دور العراق المتميز في المجلس الاقتصادي العربي الذي عقد في القاهرة يناير١٩٥٩م وشاركت بوفد كبير ترأسه إبراهيم كبة وزير الاقتصاد وأحد عشر عضوًا من خبراء الاقتصاد وقدم دراسات تتعلق بالسوق العربية المشتركة، ومشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية، ومشروع المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي، واتفاقية تسديد المعاملات الجارية وانتقال الأموال بين دول الجامعة العربية وغيرها من الموضوعات وقد رسمت اقتراحات الوفد العراقي في القاهرة لأول مرة السبيل السوي لخدمة الاقتصاد العربي الموحد واشتركت العراق في مؤتمر المجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية ببيروت في٢٦مارس١٩٥٩م وبحثت مواضيع السوق العربية المشتركة والتنسيق الاقتصادي وإجازات الاستيراد والتصدير والتحفظات الواردة في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، الإدارة الاقتصادية، مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العربي بيروت٢٥-٣١مايو١٩٥٣م، مطبعة جريدة الصباح، القاهرة ،١٩٥٥م، ص٩-١٦.الوقائع العراقية :العدد(١٢٣٤) ١٩فبراير١٩٦٦م، ص١-٦. Gordon H.Torrey: Syrian Politics and Military ١٩٤٥-١٩٥٨, Ohio State University Press, New York, ١٩٦٤,P.٣٩٩

(٤)هي أول اتفاقية جماعية بين الأقطار العربية عام١٩٥٣ضمت(العراق، المملكة الأردنية وسوريا والمملكة العربية السعودية ولبنان وليبيا ومصر واليمن)، نصت على تخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة للاستيراد والتصدير ضمن قوائم متعددة تسمح بانتقال القسم الأكبر من المواد الزراعية والحيوانية وبعض المنتجات الصناعية بدون رسوم، ضمت هذه الاتفاقية أربعة جداول(أ) إعفاء مجموعة كبيرة من المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية(وكان من بينها التمور)، وأدرجت في الجدول(ب) المواد الخاضعة لتعريفة مخفضة بنسبة(٢٥%) زيدت فيما بعد إلى(٣٥%) وقد ضمت بعض المنتجات الصناعية في الدول الأعضاء، أما الجدول(ج) فقد تضمن السلع الخاضعة لتعريفة مخفضة النسبة(٥٠%)عدلت فيما بعد إلى(٦٠%) فيما ضم الجدول(د) المواد المسموح باستيرادها من الصناعات التجمعية على أن تكون(٢٥%) من كلفتها مواد عربية، وتعهدت الأطراف المتعاقدة بموجب هذه الاتفاقية تسهيل حركة الترانزيت عبر بلادها بعموم وسائل النقل وإلغاء الرسوم والقيود المفروضة عليها وساعدت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت في إنكاء روح التعاون الاقتصادي العربي في عام١٩٥٣م وما بعدها. أحمد مراد: بعض قضايا التعاون الاقتصادي العربي، دمشق،١٩٧٥م، ص٤٨. تقي عبد سالم، تطور تجارة القطاع العام في العراق مع إشارة خاصة إلى القطاع العام في التجارة الخارجية والداخلية ١٩٥٨-١٩٧٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، بقسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٧٤م، ص٢٨.

في٣٠ (نيسان/ ابريل)١٩٦٤م، وهدفت اتفاقية الوحدة إلى إلغاء القيود على المبادلات التجارية بين أعضائها والتنسيق بين سياستها الاقتصادية وإقامة جدار جمركي تجاه العالم الخارجي(٥).

وبحلول عام ١٩٥٧م أعدت ترتيبات أولية لبعض الاتفاقيات التجارية الحرة بين البلدين لكنها لم تُترجم لواقع عملي بسبب الاهتمام المتزايد بالقضايا السياسية والوحدة العربية في أعقاب ثورة (تموز/يوليو ١٩٥٨م) وفيما يلي عرض لحصة مصر من صادرات التمور العراقية (١٩٤٤-١٩٥٧م) (٦).

السنة	الكمية بالأطنان	القيمة بالدنانير	السنة	الكمية بالأطنان	القيمة بالدنانير
١٩٤٤م	٤٥٧	١١٥١٤	١٩٥١م	٤٣٨٨٧	٦٠٦٥٢٨
١٩٤٥م	٩٨٩٥	١٧٢٩٢٦	١٩٥٢م	٢٧٧٢٣	٤٩٤٥٩٨
١٩٤٦م	١٠٣٩٤	١٨٢٩١٠	١٩٥٣م	٢٣٠٦٧	٣٤١٤٥٧
١٩٤٧م	٢٠٤٢٧	٣٨٥٥٤٧	١٩٥٤م	١٧٨٠٩	٢٥٨٢٤٧
١٩٤٨م	٢٨٧٩٨	٥٧٩٥٨	١٩٥٥م	٢٣٤٩٥	٢٢٩٠٣٨
١٩٤٩م	١٢١٩٦	٢٣٨٦٢٦	١٩٥٦م	١٣١٨٢	١٠٠٧٧٥
١٩٥٠م	٢٦٥٦٤	٥١٩١٢٣	١٩٥٧م	١٧٤١١	٢٤٣٩٣٠

يتضح من الجدول السابق تذبذب واضح في الكمية والقيمة، وهو ما يعكس تأثيرًا مباشرًا للظروف السياسية والاقتصادية المحيطة. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، شهدت الفترة(١٩٤٥-١٩٥١م)

---

(٥) مضابط مجلس النواب: الجلسة السادسة والأربعين١٠فبراير١٩٥٨م، ص٢١١٣. نفسه: الجلسة السادسة والعشرين،٢٠يونيو ١٩٦١م ، ص١٩١٢-١٩١٤. نفسه: الجلسة الرابعة،٢٣مارس١٩٥٩م، ص١٩. وزارة الخارجية: الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والكتب الملحقة بها المعقودة بين الجمهورية العراقية والدول الأخرى، ج٣، مطبعة العاني، بغداد،١٩٥٩م، ص١٩٦.

(٦) الجمهورية العراقية: الإحصائية السنوية لعام١٩٥٨م، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٥٨م، ص١٩٤،١١٦. نفسه: الإحصائية السنوية لعام١٩٥٩م، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٦٠م، ص١٩٤. نفسه، الإحصائية السنوية لعام١٩٦٠م، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٦١م، ص١٩٤.نفسه، الإحصائية السنوية لعام١٩٦١م، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٦٢م، ص٢٣٦. الإحصائية السنوية لعام١٩٦٣م، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٦٤م، ص١٢٣. نفسه: الإحصائية السنوية لعام١٩٦٤م، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٦٥م، ص١٦٣.

تصاعدًا تدريجيًا في الكميات المصدّرة، بلغت ذروتها عام١٩٥١م بواقع (٤٣,٨٨٧) طن، بقيمة مالية قدرها (٦٠٦,٥٢٨) دينارًا عراقيًا، وهو ما يعكس استقرارًا تجاريًا نسبيًا ونموًا في العلاقات الثنائية، فضلًا عن إدخال تقنيات تعبئة وتغليف محسّنة. غير أن عام ١٩٤٨ يُعد حالة استثنائية، إذ سُجّلت كمية مرتفعة نسبيًا (٢٨,٧٩٨) طن مقابل قيمة منخفضة للغاية(٥٧,٩٥٨ د.ع)، ويُرجح أن هذا التفاوت ناتج عن انخفاض الأسعار العالمية، أما بعد ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢م في مصر، فقد انعكست التغيرات السياسية بوضوح على مستوى التبادل التجاري، إذ انخفضت الصادرات إلى(١٧,٨٠٩) طن في عام١٩٥٤م، واستمرت في التذبذب حتى عام ١٩٥٧م، متأثرة بعوامل داخلية مثل تراجع الإنتاج العراقي بسبب الإهمال الزراعي والملوحة والآفات، إضافة إلى تغيّر توجهات الاستيراد المصرية ضمن خطابها القومي الجديد. ويُظهر هذا التحليل الترابط الوثيق بين تصدير التمور العراقية ومجمل الأوضاع الإقليمية، بما في ذلك طبيعة الاتفاقيات التجارية الثنائية وأسعار السوق العالمية وتطور البنية التحتية الزراعية في العراق [٧].

([٧]) الجهاز المركزي للإحصاء، التجارة الخارجية للعراق: جداول الصادرات إلى الدول العربية(١٩٤٤-١٩٦٥م)، بغداد، ١٩٦٥م. الحكومة العراقية الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥١، الدورة الانتخابية الثانية عشر، مطبعة الحكومة، بغداد،١٩٥١م، ص٢٠. الجمهورية العراقية: مصدر سابق، المجموعة الإحصائية السنوية لعام١٩٥٧م، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٥٨م، ص٢٢٨،٢٢٩.

المبحث الأول: أهمية التمور في الاقتصاد العراقي:

العراق يعد من أقدم مواطن زراعة نخيل التمر في العالم، وقد أولى العراقيون القدماء زراعة النخيل اهتمامًا كبيرًا، إذ تعود زراعته إلى ما يزيد على (٤٠٠٠) سنة قبل الميلاد في الكثير من مدن وسط وجنوب العراق وتقع البصرة في مقدمتها [٨]، وتعد التمور من حاصلات العراق الصيفية، وينتج العراق محاصيل أخرى، ولكنها من أكبر بلدان العالم إنتاجًا وتصديرًا للتمور، وتنتج أفخر أنواعها، كما أنها تصدر إلى الأسواق العالمية ما يزيد عن (٨٠%) من مجموع التجارة العالمية في التمر [٩].

ويقدر عدد أنواع (أصناف) النخيل في العراق بنحو (٤٥٥) نوعًا (صنفًا) من الإناث وخمسة أصناف من الذكور وفيها أنواع وأصناف متعددة، ويمكن حصر أهم الأصناف التجارية بسبعة أصناف فقط يقدر عدد نخيلها بنحو (٨٣,٧%) من المجموع العام للنخيل المثمر [١٠] وهي الزهدي [١١] والساير [١٢]

([٨]) الجمهورية العراقية: وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية العامة١٩٦٨م، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٦٩م، ص١٦٤.إبراهيم محمد علي قنبور: التنظيم الاقتصادي واتحادات غرف التجارة في البلاد العربية والإسلامية، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد،١٩٤٩م، ص١٦٦.

([٩]) مصلحة التمور العراقية: تقرير عام عن التمور العراقية، بغداد،١٩٦٧م، ص٤٣. سعيد حماده: النظام الاقتصادي في العراق، المطبعة الأمريكانية، بيروت،١٩٣٨م، ص١٨٣-١٨٥.

([١٠]) الجمهورية العراقية: مصدر سابق، المجموعة الإحصائية السنوية العامة١٩٦٣م، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٦٤م، ص١٢٠. محمود فهمي درويش ومصطفي جواد وأحمد سوسة: دليل الجمهورية العراقية لسنة١٩٦٠م، مطبعة وزارة الارشاد، مجلس الوزراء، دار مطبعة المدن، بغداد،١٩٦١م، ص٦٩١.

([١١]) الزهدي: التمرة صغيرة نسبيًا، شكلها بيضاوي، لونها أصفر ذهبي جذاب، ويشغل الزهدي المركز الأول حيث تبلغ نسبته نحو(٤١,٧%) وتوجد أوسع بساتينه في ألوية الحلة والديوانية وديالى وبغداد وكربلاء، وتقدر نسبة لواء البصرة بنحو(٢,٦%) ونسبة ألوية وادي دجلة بنحو(١١,٢%) بينما تقدر نسبة ألوية وادي الفرات بنحو(٢٧,٩%) ويكبس هذا الصنف في الخصاف ويصدر إلى أسواق الهند والبلاد العربية وأفريقيا، ومنذ إنشاء جمعية التمور العراقية لمكبس التمور النموذجي في بغداد بدء بكبسه في صناديق خشبية وفى علب الكرتون ويصدر إلى أسواق جنوبي أوروبا. عبد الرازق الهلالي: معجم العراق (سجل تاريخي سياسي اقتصادي، اجتماعي، وثقافي) منذ العهد العثماني حتى اليوم الجزء الأول، مطبعة النجاح، بغداد،١٩٥٣م، ص٣٠٩.

([١٢]) الساير: وهو صنف الأسطة عمران حينما يكون رطبًا وتمتاز ثمرته بأنها متوسطة الحجم، ورفيعة عند رأسها(الكم) ولونها أصفر عند بداية النضج (مرحلة الرطب)،ويصبح بني غامقًا عند النضج الكامل(مرحلة التمر) ويشغل الساير المركز الثاني بنسبة تبلغ نحو ٢٢,٣%وتوجد أكثر بساتينه في لواء البصرة بتفوق كبير، حيث تبلغ نسبته نحو(٢٠%)، بينما تبلغ نسبته في وادي الفرات وكلها تقريبًا في لواء المنتفك نحو(١,٩%)، وتبلغ في وادي دجلة وكلها تقريبًا في لواء=

والحلاوى[١٣] والخضراوي [١٤] والابريم والجبجاب [١٥] والديري [١٦] والأربعة الأولى منها من الأنواع (نصف جافة) وأما الثلاثة الأخيرة فمن الأنواع الجافة (صلبة) [١٧].

= ديالى نحو(٠,٤%)، ويكبس في صناديق خشبية بالنسبة لأسواق أوروبا وأمريكا، وفي الخصاف بالنسبة لأسواق آسيا(الهند والشرق الأقصى وبلاد العرب كما أنه يستهلك محليًا بنطاق ضيق، ويكبس إلى الأسواق الأوربية وأمريكا بصناديق خشبية، وبالخصاف إلى الأسواق الأخرى. عبد الرازق الهلالي: مرجع سابق، ص٣٠٩. سعيد عبود السامرائي: اقتصاديات التمور العراقية، الطبعة الأولي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٠م، ص٢٠.

(١٣) الحلاوي: يمتاز أن ثمرته مستطيلة متوسطة الحجم صفراء اللون عند بدء النضج، وتصبح ذهبية اللون جذابة عند النضج الكامل ويمتاز عن الأصناف التجارية الأخرى بأنه مبكر في النضج، ويشغل الحلاوي المركز الثالث بنسبة تبلغ نحو(١٣,٦%) ويوجد كله تقريبًا في لواء البصرة يعد من أكثر الأصناف التجارية رواجًا ويباع بأسعار عالية في أسواق أمريكا وأوروبا ويكبس في صناديق خشبية زنة(٣٣/٧٠) رطل، أما الكمية التي تصدر إلى أسواق الهند وسواحل جزيرة العرب والأسواق الشرقية الأخرى المعروفة محليًا بأبي خشيم فتكبس في الخصاف وزن الواحدة يتراوح بين(٧٨-١٥٦) رطل. جعفر الخليلي: التمور قديمًا وحديثًا بحث شامل عن النخيل والتمور العراقية من أول نشأتها إلى أخر مراحل استهلاكها، مطبعة المعارف، بغداد،١٩٥٦م، ص٦٢.

(١٤) الخضراوي تمتاز تمرته بأنها قصيرة نسبيًا، ولونها أصفر مشوب بالخضرة عند بدء النضج (مرحلة الرطب) ويميل إلى السواد نوعًا ما عند نضجها الكامل ويشغل الخضراوي والأنواع الثلاثة الأخرى الجافة نسبًا صغيرة، فتبلغ نسبة الخضراوي(٢,٨%) ويوجد معظمها نحو(٢,٣%) في لواء المنتفك من ألوية الفرات، بينما تبلغ نسبة لواء البصرة(٠,٤%)، ونسبة وادي دجلة ديالى وبغداد نحو(٠,١%)، ويستهلك هذا الصنف في الأسواق المحلية وفى معظم أسواق الشرق الأوسط ويكبس في صناديق خشبية يتراوح وزنها بين(٧٠-٣٣) رطلًا، وفى صفائح، وصناديق بورق سيلوفين وأهم أسواق هذا الصنف أسواق البلاد الأسيوية وكذلك أسواق أوربا ولكن سوق استراليا أهم الأسواق. سعيد عبود السامرائي: مرجع سابق، ص٢٠.

(١٥) الابريم والجبجاب من التمور الجافة سوقها الوحيد الهند تباع بأسعار عالية، وتستعمل في المراسم الدينية والزواج وفى الأعياد للتبرك، وطريقة تجفيفها هي عندما تصفر الثمار تمامًا تغطى العذوق في ماء ساخن ثم تنشر في الشمس وبعد جفافها تصدر بأكياس. المرجع نفسه، ص٢١.

(١٦) الديري: يمتاز هذا الصنف بأن لونه أحمر عند بداية النضج، وباذنجاني ضارب إلى السواد عندما يكمل النضج، يستهلك محليًا إلا أن أهم سوق له هو الهند، وسواحل جزيرة العرب ويكبس بالخصاف. عبد الرازق الهلالي: مرجع سابق، ص٣٠٩. سعيد عبود السامرائي: مرجع سابق، ص٢١.

(١٧) أما الأنواع الثلاثة الجافة فتوجد كلها تقريبًا في لواء البصرة، وتبلغ نسبتها نحو (٣,٣%) يشغل الديري منها نحو (٢%)، ويشغل الجيجاب نحو (٠,٩%) ويشغل الابريم نحو (٠,٤%) وبعبارة أخرى يتضمن لواء البصرة نحو (٤٠%) من مجموع النخل ذي القيمة التجارية، ويتضمن ألوية وادي الفرات نحو (٣٢%) منه، بينما تتضمن ألوية وادي دجلة نحو (١١,٧%) فقط، أما الباقي ونسبته (١٦,٦%) ففي ألوية ديالى وكركوك. المرجع نفسه، ص٢١.

وتعتبر صناعة التمور إحدى الصناعات الوطنية الأساسية في البلد وقد كانت ولا تزال حجر الزاوية في الكيان الاقتصادي في العراق، وعن طريق تجارة التمور يحصل العراق على نحو ثلث العملة الصعبة الضرورية باستثناء عائدات النفط، لأن التمور من أهم حاصلات العراق الزراعية والمورد الرئيس لسكان المنطقة الجنوبية، إذ يعتمد أكثر من سُبع سكان العراق في معيشتهم على التمور بصورة مباشرة أو غير مباشرة كالمزارعين والمنتجين والملاكين والعاملين في صناعة التمور وتجارتها كالمكبسين والتجار والمصدرين وأصحاب وسائط النقل وعمال التلقيح والقطف والكبس [١٨]، والتعليب والنقل والشحن، كما تحتل التمور المرتبة الأولى بين الصادرات بعد النفط[١٩].

والتمور أغنى الأطعمة غذاءً وأسهلها تمثيلًا في الجسم وأعلاها طاقةً [٢٠]، وتعتبر دائمًا طعامًا مثاليًا

([١٨]) الكبس نوعان: كبس قديم(بدائي)، وكبس حديث(مطور وكهربائي)، ومحلات الكبس القديم تسمى بـ(الجواخين) وهى معدة لجمع التمور وتقام عند ضفاف الأنهار والجداول ليسهل منها نقل التمور المكبوسة وتجمع التمور في هيئة كومات ويقوم العمال بتصنيف التمور وعزل الرديء منها عن الجيد، ويتم كبسها باليد في الخصاف، أما(الكبس الحديث) فانتشرت المكابس الكهربائية الحديثة في مناطق التمور(خصوصًا منطقة البصرة) لأول مرة عام ١٩٥٤م وكان يتم جزها وجمعها وتنقل رأسًا إلى مخازن شيدها أصحابها وفق الطرق الصحية وأرضها مبلطة بالأسمنت ومجهزة بالمياه النقية والقوة الكهربائية ويطلق على هذه المخازن اسم المكابس (الجراديغ–ومفردها جرداغ) ويتم كبسها بوضعها على مناضد خشبية يجلس حولها عمال الكبس وعاملاته وتصف التمور في الصناديق الخشبية المبطنة بالورق ثم تضغط آليًا وتسمر (وتبخر) أو أنها تصف في علب من الورق السميك وفي السيلوفين وتوضع في الصناديق، وتنقل إلى مخازن التصدير وتسمى المكابس الدائمة، أما المكابس الموقتة فإنها تشيد سقوفها من حصران القصب والقصب أو صفائح من السينكو (الجينكو) وتفرش أرضها بحصران القصب(البواري) النظيفة وتوجد بكثرة في البساتين المنتجة للتمور ويقدر عددها نحو(٦٥٠) مكبوسًا(جرداغ) في البصرة أكثر من نصف مجموعها، أما المكابس الثابتة (الدائمة) فعددها محدود وقد شيدت مصلحة التمور العراقية مكبسين نموذجيين وكذلك مبخرتين ملحقتين. سعيد عبود السامرائي: مرجع سابق، ص٣٤.

([١٩]) المجموعة الإحصائية السنوية العامة ١٩٦٨م، مصدر سابق، ص١٦٤.

([٢٠]) بسبب مادة السكر لأن التمور مادة أولية سكرية تستخدم في صناعات كثيرة من خلال تحويل المادة السكرية لإنتاج مادة جديدة، وتستخدم في صناعة الدبس وصنع مادة الكحول من خلال تحويلها كيميائيًا ويستفاد من نوى التمور في تغذية الحيوانات. الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، مديرية المباحث الصناعية تمور الزهدي وصناعتها، مطبعة الحكومة، بغداد،١٩٤٥م، ص٣. محمد إبراهيم عبد المجيد، زيدان هندي عبد الحميد: الإدارة المتكاملة لمكافحة آفات نخيل التمر، ط١، كانزا جروب للنشر، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٣٤.

لكل الأعمار وفي كافة الظروف والأجواء، وليس في العالم بقعة تزدهر فيها النخلة وتدر محصولًا وفيرًا وغنيًا ولذيذًا كما تزدهر في العراق [٢١].

والتمور لها أهميتها الدينية بالدول الإسلامية حيث النخلة شجرة مباركة اختصها الله بفضائل كثيرة وعظَّم قيمتَها القرآنُ الكريم وذكرت به في واحد وعشرين موضعًا مرة بلفظ نخل ومرة بلفظ نخيل، واستظل بظلها سيدنا موسي ﷺ في طور سيناء بأرض مصر، وقد استظلت بظلها وأكلت من ثمارها السيدة العذراء مريم أم المسيح عليه السلام كما استظل بظلها سيدنا محمدﷺ في هجرته إلى الطائف وأكل من ثمارها واستحسنها في المدينة المنورة، وذكرت في السنة في أكثر من (٣٠٠) حديث؛ حيث قال ﷺ " يا عائشة بيت لا تمر فيه جياع أهله" [٢٢].

([٢١]) سعيد عبود السامرائي: مرجع سابق، ص٣٤.

([٢٢]) الإمام مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: صحيح مسلم، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، ج٣، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩١٨م، حديث رقم (٢٠٤٦/١٥٢)، كتاب الأشربة، باب في إدخار التمر ونحوه من الأقوات للعيال، ص١٦١٨. محمد محمود إبراهيم الديب، فاروق كامل عز الدين: جغرافية مصر الاقتصادية، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٣٧.

المبحث الثاني: إنتاج العراق من التمور:

يحتل العراق المكانة الأولى في العالم بإنتاج التمور، وتبلغ المساحات التي يشغلها النخيل في العراق نحو (٤٤٧٩٥٨) دونم[٢٣] أي(٢٦٨,٧٧٥) فدان، في حين يقدر عدد النخيل الذي ينبت في أرض العراق نحو (٣٢,١٤٦,٨٠١) نخلةً أي ما يعادل(٣٦%) من مجموع نخيل العالم البالغ(٨٧,١١٤,٦٩٤) نخلةً حسبما جاء في تقرير جمعية التمور العراقية عام ١٩٦٧م[٢٤]، ويقدر متوسط انتاج التمور في العراق بنحو(٣٣) ألف طن سنويًا في الفترة (١٩٥٧-١٩٦٦م) أي ما يعادل(٣٦%) من المتوسط السنوي لإنتاج التمور في العالم والبالغ نحو (٩١٨) ألف طن كمتوسط (١٩٤٤-١٩٥٤م)، وهذه النسبة عالية لاسيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن كثيرًا من البلاد المنتجة للتمور تستهلك جميع ما تنتجه وأحيانًا تستورد من الخارج لتسد مقطوعية حاجة استهلاكها المحلي، وتشير الإحصائيات إلى أن إنتاج التمور العراقية خلال فترة البحث يصدر حوالي ثلثيها إلى الخارج ويستهلك الثلث الباقي محليًا[٢٥].

---

(٢٣) دونم: وحدة قياسية للأرض ويساوي (٢٥٠٠) متر مربع أو ما يعادل (٠,٦) من الفدان تقريبًا. خطاب صكار العاني: جغرافية العراق الزراعية، ط٢، مطبعة العاني، بغداد،١٩٧٦م، ص٧.

(٢٤) تأسست جمعية التمور عام١٩٣٩م وهي بمثابة اتحاد لمنتجي التمور كانت مهمتها الرئيسة تثبيت الأسعار، وخولت لها صلاحيات السيطرة على تجارة التمور وكبسها وشكلت شركة عراقية لتجارة التمور باسم(شركة تجارة التمور العراقية)، ومنذ عام١٩٥٨م تحولت إلى(مصلحة التمور) وهي مؤسسة شبه رسمية لها شخصية معنوية مركزها بغداد وترتبط بوزارة الاقتصاد من جهة الإشراف العام وتناط إدارتها بمجلس إدارة مستقل في الشؤون المالية والإدارية ويستهدف رفع المستوى التجاري للتمور بالعمل على توسيع التصدير وإدخال التصنيع عليها وضمان توزيع المنافع توزيعًا عادلًا على المنتجين الفعليين وذلك عن طريق الدخول إلى السوق كمشتري أو مكبس أو مصدر، وتأسيس شركات أو المساهمة فيها، وإنشاء مكابس فنية ومخازن عصرية ومباخر ومقايضة التمور في الأسواق الخارجية وبث الدعاية لها، وعقد صفقات بيع التمور وحصر تصديرها كلًا أو جزءًا إلى خارج العراق الجمهورية العراقية: مصدر سابق، المجموعة الإحصائية السنوية العامة ١٩٦٥م، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٦٦م، ص١٨٠-١٨٤.

(٢٥) الحكومة العراقية: وزارة الزراعة، شعبة الاحصاء الزراعي، ملخص بياني عن الزراعة في العراق، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦م، ص٣٦،٣٧. الجمهورية العراقية: مصدر سابق، المجموعة الإحصائية السنوية العامة١٩٦٩م، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٧٠م، ص١٨٢.

جدول إحصائي لإنتاج التمور في العراق خلال فترة الدراسة ١٩٥٨– ١٩٦٨[٢٦].

الموسم	الإنتاج بالطن	الموسم	الإنتاج بالطن
١٩٥٨/١٩٥٧م	٣٠٠,٠٠٠	١٩٦٤/١٩٦٣م	٣٢٠,٠٠٠
١٩٥٩/١٩٥٨م	٤٥٠٠٠٠	١٩٦٥/١٩٦٤م	٣١٠,٠٠٠
١٩٦٠/١٩٥٩م	٢٧٠,٠٠٠	١٩٦٦/١٩٦٥م	٢٨٠,٠٠٠
١٩٦١/١٩٦٠م	٣٠٠,٠٠٠	١٩٦٧/١٩٦٦م	٣٨٠,٠٠٠
١٩٦٢/١٩٦١م	٣٥٠,٠٠٠	١٩٦٨/١٩٦٧م	٣٣٠,٠٠٠
١٩٦٣/١٩٦٢م	٤٢٠,٠٠٠	١٩٦٩/١٩٦٨م	٢٦٠,٠٠٠

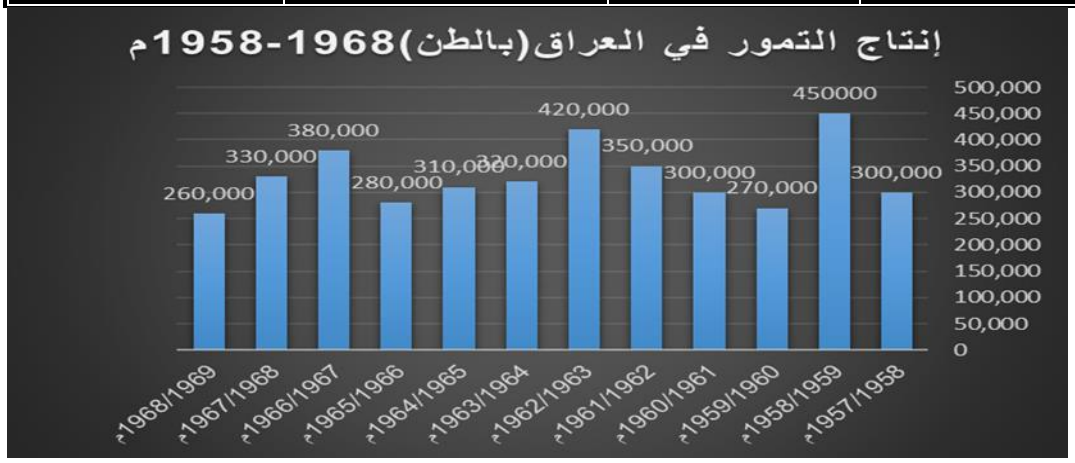

ويتضح من الجدول السابق أن إنتاج العراق من التمور يتغير كل عام فبينما بلغ (٣٠٠) ألف طن في موسم(١٩٥٨/٥٧م)، زاد في الموسم الذي تلاه(١٩٥٩/٥٨م) إلى (٤٥٠) ألف طن، أي بزيادة قدرها (١٥٠) ألف طن وهي زيادة كبيرة نتيجة لتكامل الإصلاحات السياسية عقب ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨م واصدار قوانين الإصلاح الزراعي وتحسن الظروف المناخية وفعالية مكافحة الآفات في هذا الموسم مما شكل بيئة مثالية لتحقيق أعلى إنتاجية شهدها العراق [٢٧]. ثم سجل انخفاضًا في الموسم الذي تلاه إلى(٢٧٠) ألف طن، أي بنقصان(١٨٠)ألف طن، وهي كمية كبيرة وذلك بسبب اضطرابات انقلاب الشواف، التي شغلت الدولة وأضعفت الدعم الزراعي كما ساهمت قلة الأمطار

([٢٦]) المصدر السابق، ص١٨٢.

([٢٧]) كمال محمد سعيد الخياط: القطاع الزراعي في العراق، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠م، ص٨٣.

والفيضانات المحلية في تضرر المحصول وغياب المكافحة الفعالة للآفات، وقد بلغ الإنتاج أقل معدل له في مواسم(١٩٦٨/١٩٦٩م) بلغ(٢٦٠) ألف طن وهذا التزاجع كان نتيجة لانهيار سياسي بعد انقلاب تموز وصعود حزب البعث، مما أدى إلى إهمال القطاع الزراعي وتزامن ذلك مع جفاف شديد، تفشي الآفات، وانهيار أنظمة الري، مما فاقم من تدهور الإنتاج. تلاه في نسبة الانخفاض موسم(١٩٦٠/٥٩م)سجل فيه (٢٧٠) ألف طن، ثم موسم(١٩٦٦/٦٥م) بلغ(٢٨٠)ألف طن، في حين سجلت بعض المواسم رقمًا قياسيًا في الإنتاج وهو (٤٨٠) ألف طن، وتجدر الإشارة أن الإنتاج إذا كان مرتفعًا يلاقي في بعض الأحيان صعوبات في التصدير، كما حصل في موسم(١٩٥٩/٥٨م)، إذ انخفضت أسعار التمور عما كانت عليه خلال المواسم السابقة لأنه لم يكن من السهل تصدير هذه الكميات الهائلة، حتى أن الحكومة اضطرت إلى دخول السوق كمشترية لحل الأزمة ورفعت سعر الطن الواحد من التمور من(٧,٥) دينارًا إلى (١١)دينارًا، أي أعلى مما كانت عليه في الأسواق العالمية[٢٨].

أسباب تذبذب الإنتاج:

وباستعراض متوسط الإنتاج السنوي للتمور العراقية في الفترة من١٩٥٨-١٩٦٨م تبين أنه يتأرجح نحو الزيادة والنقصان ويعزي ذلك إلى العديد من العوامل التي تؤدي إلى ذبذبة في الإنتاج بعضها طبيعي وبعضها بشري فمن أهم العوامل الطبيعية التي واجهتها التمور العراقية سوء الأحوال الجوية[٢٩] وكذلك الآفات والأمراض الزراعية [٣٠]

F.o: Crisis In the Date-Growing Industry In Basra liwa sir Humphrey Trevelyan to mrselwynlioyd ,Baghdad (٢٨) ٨٦-٦٩,p.p,١٩٥٩,٢٧,November . .

(٢٩) سوء الأحوال الجوية وخصوصًا الرياح التي تهب خلال فصل نضوج التمر، وهو فصل الصيف والتي تسبب جفاف قسم كبير من التمور الطرية التي لا تصلح فيما بعد للكبس المحسن في الصناديق الخشبية فيصبح التمر نوعية رديئة، كاظم شنته سعد. اياد عبد علي الشمري: قطاع الزراعة في العراق، الطبعة الأولى، مطبعة الساقي، مركز بغداد للدراسات، العراق، ٢٠٢٠م، ص٣٠٦-٣٠٨.

(٣٠) وأهمها حشرة الدوباس، وعنكبوت غبار النخيل أو عنكبوت التمر وحشرة الحميرة أو عاهة الحشف والحشرة القشرية، وحفار ساق النخيل، ومرض خياس الطلع وحشرة سوس التمر، ووجود مثل هذه الحشرات يؤدي إلى إتلاف المحصول ويسئ إلى سمعة التمر العراقي في الخارج وقد ازدادت هذه المشكلة خلال السنوات الأخيرة لأن مواعيد ظهور بعضها قد تغير، ومثال ذلك حشرة الدوباس كان بداية ظهور الجيل الأول منها في نهاية القرن التاسع عشر هو نهاية شهر(إبريل) أما في السنوات الأخيرة فأصبح ظهورها في شهر(فبراير)، كذلك تحول مستوى الإصابة في بعض الآفات إلى حالة الوباء محمود جودة صوان: نخلة التمر، ط١، دار المشاعل للطباعة والنشر الرياض،١٩٩٣م، ص٢١٦-٢١٧. عماد محمد ذياب الحفيظ: نخلة التمر في التراث العربي، ط١، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٩٩-١١٦.

وتأثير العوامل الطبيعية [٣١]، إلى جانب العوامل البشرية المختلفة مثل عدم إتقان تأدية الخدمات الزراعية للنخيل [٣٢] وتقنين رأس المال الزراعي وندرة الأيدي العاملة [٣٣].

ولا شك أن المشكلات الطبيعية في مجموعها خارجةٌ عن إرادة الانسان وأن كل ما يمكن أن يفعله الإنسان هو التخفيف من حدة النتائج السيئة لهذه الظروف والعوامل أو السعي للاستفادة بأكبر قدر ممكن من الظروف الحسنة التي تساعد على نمو وتطور الإنتاج الزراعي [٣٤].

وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي أولت لقطاع الزراعة بعد ثورة (تموز/يوليو١٩٥٨م) من خلال تصفية الملكيات الكبيرة وتوزيع الأراضي على الفلاحين، وتحسين البذور والأسمدة ومكافحة الآفات الزراعية إلا أن تأثيرات هذه الثورة لم تظهر على الإنتاج الزراعي بشكل فوري، بل تطلب ذلك وقتًا لتتبلور نتائج الإصلاحات الزراعية وتحسين أساليب الإنتاج مما ساهم في إرساء دعائم قوية للنمو الاقتصادي [٣٥].

([٣١]) الفيضانات المتعاقبة التي تؤدي بحياة آلاف من أشجار النخيل، وخصوصًا في منطقة الفرات الأوسط والأدنى، ومن أمثلة ذلك ما حدث في سنوات (١٩٤٦،١٩٥٤،١٩٦٦،١٩٦٧م)، كاظم شنته سعد: مرجع سابق، ص٤٥٥.

([٣٢]) مثل صعوبة وصول مياه الري بواسطة المد إلى عدد كبير من بساتين النخيل، نتيجة لتراكم الرواسب في الجداول وارتفاع مستوى الأراضي الزراعية بصورة نسبية، وتراكم الرواسب والنباتات المائية في الأنهار المتفرعة من شط العرب والبالغ عددها نحو من٢٠٠ فرع مما يعيق وصول المياه اللازمة إلى جميع الأراضي في تلك المنطقة. المرجع السابق، ص٤٥٥.

([٣٣]) أهم العوامل البشرية النقص المستمر في الأيدي العاملة، وسوء الوضع المالي لملاكي البساتين، وجهل الفلاح العراقي وإتباعه الأساليب القديمة في زراعة النخيل، والافتقار إلى عدد من المزارع النموذجية للنخيل واتخاذها وسيلة إيضاح للفلاحين والمزارعين، وقلة توفير الأسمدة الحيوانية والكيمياوية، وندرة الجمعيات التعاونية للفلاحين في مناطق زراعة النخيل، صعوبة تصريف الفائض من الإنتاج، وعدم بذل العناية الكافية في عمليات إعداد التمور للتعبئة والكبس والتصدير، والدعاية الكافية للتمور في الخارج والجهل بظروف الأسواق وحاجة المستهلكين ورغباتهم في الخارج، ومنافسه أشجار الفاكهة للنخيل. وزارة المالية: ميزانية الجمهورية العراقية في سطور، مطبعة الحكومة، بغداد،١٩٦٠م، ص١. جواد هاشم: مذاكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ذكريات في السياسة العراقية١٩٦٧-٢٠٠٠م، دار المساقي، بيروت،٢٠٠٣م، ص٤٥.

([٣٤]) عبد المحسن وداي العطية: الإصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية، مطبعة المعارف، بغداد،١٩٦٥م، ص٢٢.

([٣٥]) ميزانية الجمهورية العراقية في سطور، مصدر سابق، ص١. F.O: A Report on Agrarian Reform in Iraq.p٥٨ حسين علي فليح: وزارة الزراعة في العراق١٩٥٢-١٩٦٣م، رسالة ماجستير بقسم التاريخ، كلية التربية ابن رشيد للعلوم، جامعة بغداد، بغداد،٢٠١٥م، ص١٧٠-١٨٠.

مناطق الإنتاج:

ينتج محصول التمور بنسب متفاوتة في جميع مناطق زراعة النخيل في العراق حيث ينمو من مدينة عانة التي تقع على نهر الفرات وسامراء الواقعة على نهر دجلة حتى الفاو في جنوب العراق وتعتبر منطقة شط العرب أجود مناطق زراعة النخيل في القطر العراقي حيث يمتد النخيل على ضفتي شط العرب من القرنة عند التقاء نهر دجلة والفرات حتى الفاو [٣٦].

وكان المناخ هو السبب الرئيس وراء تفاوت هذا الإنتاج كما رأينا في الإحصائيات السابقة فمثلًا نجد في عام١٩٦٤م بلغ نحو (٣١٠,٠٠٠طن)، أما في السنة التي تليها عام١٩٦٥م بلغ نحو (٢٨٠,٠٠٠طن)، أما في عام ١٩٦٦م فكان الإنتاج يفوق (٣٨٠,٠٠٠طن) [٣٧].

فكان له أثره في تحديد مناطق زراعة النخيل ونجاحها، فهو يحتاج لدرجة حرارة لا تقل عن ٢٥ درجةً مئوية، فقد حدث تجمد[٣٨]خلال شهر (كانون الثاني/ يناير) لعام ١٩٦٤م وذلك لأن التجمد لا يؤثر على الأزهار الموجودة في رأس النخلة، ولكن موت نسبة عالية من السعف الأخضر يؤدى إلى ضَعْفٍ في نمو النخيل ومن ثُمَّ إلى هبوط واضح في إنتاج التمور، والمناخ الجاف الذي لا يتعرض للغيوم والأمطار، بالإضافة للتربة الرسوبية المكونة من الطين والرمل لتساعدها على النمو وتعميق جذورها ويستطيع النخيل تحمل الجفاف بعض الوقت، لأنه يستطيع الحصول على الماء من الطبقات السفلى للتربة نظرًا لأن الجذور يمكنها الامتداد إلى عمق التربة، وبذلك تستطيع الاستفادة

([٣٦]) علي عبد الحسين: النخيل والتمور وآفاتهما، ط١، جامعة البصرة، بغداد، ١٩٨٥م، ص٧٦.

([٣٧]) المرجع السابق، ص٧٦.

([٣٨]) يتوقف نمو النخيل عندما تكون درجة الحرارة(٨,٨-٩) درجة مئوية فالنخيل يتحمل فترة زمنية قصيرة درجة الحرارة المنخفضة تصل(١٥) درجة ولكن سعف النخيل الذي يتعرض لهذه الدرجة يموت ويجف بسرعه إذ يموت السعف الأخضر عادة عند انخفاض درجات الحرارة إلى(٧,٧) درجة مئوية وعند هبوط درجات الحرارة إلى ما تحت الصفر يموت جميع سعف النخيل الصغير الذي يبلغ عمره من٣-٥ سنوات، أما النخيل الذي عمره بين(٨-٢٠) سنة فإنه لا يتأثر كثيرًا بانخفاض درجات الحرارة أثناء الشتاء بالرغم من موت نسبة معينة من السعف الأخضر فعندما هبطت درجات الحرارة من إحدى السنين في العراق إلى(٨,٥) درجات مئوية في منطقة بغداد، وإلى(٤,٧) درجات مئوية في منطقة البصرة مات نحو(٧٠%) من السعف الأخضر في بغداد نحو(٥٠%) من السعف الأخضر في البصرة للنخيل الكبير وأدت هذه الموجة من البرد الشديد إلى موت نسبة عالية من الفسائل أن موت نسبة عالية من السعف الأخضر للنخيل في أي منطقة يؤدي إلى انخفاض واضح من غلة التمر في السنة التي تلي التجمد. علي عبد الحسين: مرجع سابق، ص٧٦.

من المياه الجوفية، ولذلك كثيرًا ما نراه في مناطق صحراوية تبدو جافة كما في العراق ومصر والسعودية[٣٩].

إنتاج التمور وكمياتها ومناطق إنتاجها في ألوية العراق المختلفة (بالطن) [٤٠].

اللواء	البصرة	الحلة	الديوانية	كربلاء	ديالي	بغداد	الناصرية	الرمادي	العمارة	الكوت	كركوك	المجموع
١٩٥٩/١٩٥٨م	١٢٨٧٨٠	١٠٥٥٥٣	٥٩٩٧١	٦٥٩٤٧	٣٣٨٢٣	٣١٣٤٤	١٥٩٧٢	٥٥٤٠	١١٥٠	١٤٣١	٤٨٩	٤٥٠٠٠٠
١٩٦٠/١٩٥٩م	٨٤٨٩٢	٦١٣٨٤	٣٩٠٨٤	٣٥٣٣٦	١٣٤٩٦	١٣٤٤٨	١٦٣٩٨	٢٥٢٧	١٨٣٧	١٤٤٥	١٥٣	٢٧٠٠٠٠
١٩٦١/١٩٦٠م	٩١٠٠٠	٦٥٠٠٠	٤١٠٠٠	٤٣٠٠٠	٢٣٠٠٠	١٢٠٠٠	١٧٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	–	٣٠٠٠٠٠
١٩٦٢/١٩٦١م	٥٧٠٠٠	١٠٨٠٠٠	٧٦٠٠٠	٥٧٠٠٠	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	١٢٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠	–	–	٣٥٠٠٠٠
١٩٦٣/١٩٦٢م	١٢١٠٠٠	١٠٥٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٣٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	–	٤٢٠٠٠٠
١٩٦٤/١٩٦٣م	٨٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٥٤٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٨٠٠٠	١٥٠٠٠	١٦٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	–	٣٢٠٠٠٠
١٩٦٥/١٩٦٤م	١٠٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	٥٦٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٦٠٠٠	١٤٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	–	٣١٠٠٠٠
١٩٦٦/١٩٦٥م	٨٦٠٠٠	٧٠٠٠٠	٤٢٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	–	٢٨٠٠٠٠
١٩٦٧/١٩٦٦م	١٢٢٠٠٠	٩٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠	١٥٠٠٠	١٦٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	–	٣٨٠٠٠٠
١٩٦٨/١٩٦٧م	٩٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٣٠٠٠	١٥٠٠٠	١٦٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٣٣٠٠٠٠
المجموع	٩٧٠٦٧٢	٨٢٤٩٣٧	٥٣٨٠٥٥	٤٩٦٢٨٣	٢٠٠٣١٩	١٦٤٧٩٢	١٥١٣٧٠	٤١٠٦٧	١٢٩٨٧	١٢٨٧٦	٢٦٤٢	

([٣٩]) المرجع السابق، ص٧٦.

([٤٠]) المجموعة الإحصائية السنوية العامة١٩٦٥م، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٦٦م، ص١٨٠، ١٢٣-١٨٤، نفسه، المجموعة الإحصائية السنوية العامة ١٩٦٦م، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٦٧م، ص١٦٦. جواد هاشم: حسين عمر: تقييم النمو الاقتصادي في العراق١٩٥٠-١٩٧٠م، ج٢(تطور القطاعات السلعية)، الجمهورية العراقية وزارة التخطيط، بغداد ١٩٧٠م، ص١٢١.

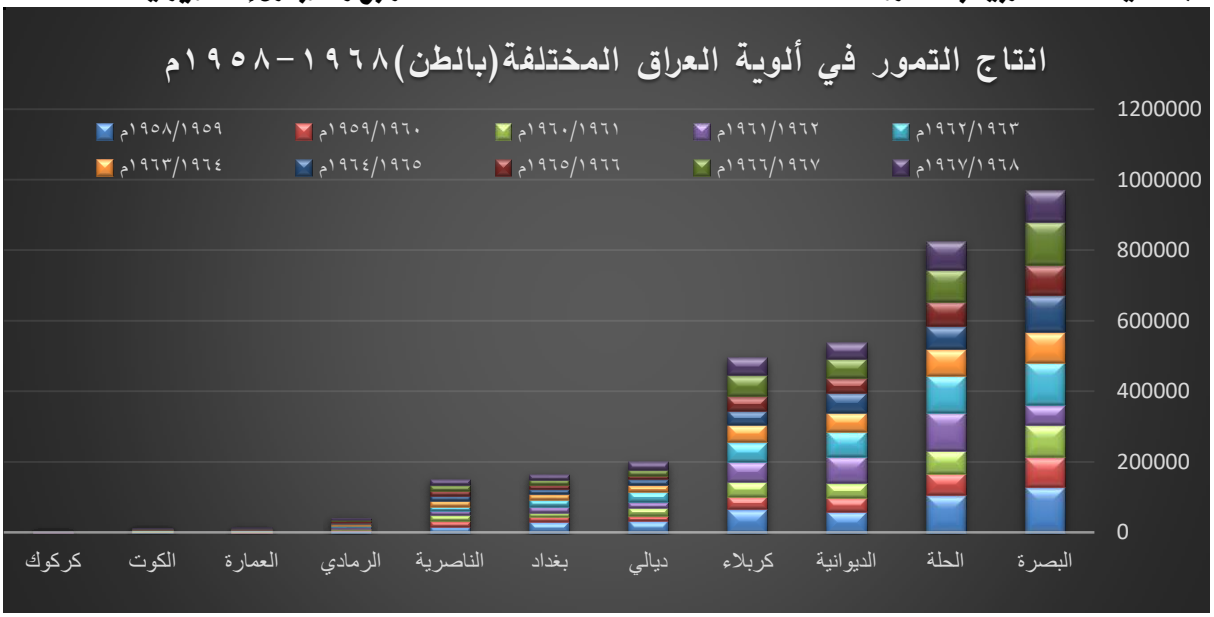

يوضح الجدول السابق أن النخيل يوجد في أحد عشر لواءً من ألوية العراق الأربعة عشر ويظهر مدى التفاوت الكبير في حجم الإنتاج فتحتل محافظة البصرة المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة بالنخيل وعدد أشجاره، فقد سجلت رقمًا قياسيًا في الإنتاج ويتركز القسم الأعظم من بساتين نخيل محافظة البصرة حول شط العرب، اعتبارًا من مدينة الفاو وحتى نهر غمر، في جزء من الأراضي يتراوح عرضها ما بين الميل الواحد والثلاثة أميال، ممتدة من شاطئ النهر نحو الداخل، ويعود سبب تركز زراعة النخيل في منطقة شط العرب إلى وجود التربة الرسوبية، وتوفر مياه الري، وملاءمة المناخ المشمس الجاف ذي الحرارة المرتفعة، فزراعة النخيل تزدهر في المناخ ذي الصيف الحار الذي تتراوح فيه درجة الحرارة ما بين(٩٠-١٢٠) درجة فهرنهايت، وذي شتاء دافئ لا تنخفض فيه درجة الحرارة عن(٢٨ ف) نحو درجتين مئويتين تحت الصفر لأن شجرة النخيل لا تقوى على مقاومة انخفاض الحرارة إلى أقل من ذلك، خصوصًا إذا استمر هذا الانخفاض إلى عدة أيام متتالية، وهذه الشروط تتوفر جميعها في منطقة شط العرب، وهناك عامل آخر ساعد على تركز زراعة النخيل في هذه المنطقة ألا وهو توفر مياه الري بطريقة المد التي لا تكلف المزارعين جهدًا أو تتطلب منهم نفقات كما هو الحال في بقية المحافظات[٤١].

ويلي البصرة مباشرة في حجم الانتاج لواء الحلة تليها الديوانية ثم كربلاء ويكاد يتساوى عدد النخيل في كل من ديالى وبغداد والناصرية في المرتبة السابعة، أما الرمادي والعمارة والكوت فهي أقل الألوية من حيث عدد النخيل وتأتي كركوك في المرتبة الأخيرة، ولا توجد البساتين في هذه الألوية مبعثرة

(٤١) عبد الرزاق مطلك الفهد: العراق دراسة في التطورات الاقتصادية ١٩٢١-١٩٥٨م، بغداد، ٢٠١٠م، ص٢٣.

أينما رغب الناس في غرسها، ولكنها توجد متركزة على ضفاف الأنهار والجداول الطبيعية وقنوات الري القديمة، وفي أقدم مراكز العمران في العراق وأكبرها أهمية وأكثرها عددًا، لأن للنخيل مجموعة جذرية ضخمة تعمل على الإمساك بتلك الضفاف وتقويها ضد طغيان مياه الفيضانات ولأن تربتها حسنة الصرف وهذه التربة كما سبقت الإشارة هي أفضل أنواع التربة ملاءمة للنخيل ولأنه يستطيع بجذوره أن يحصل على الرطوبة الضرورية التي يحتاج إليها في وقت الانخفاض في فصل الصيف من الماء الشعري المتصاعد من ماء النهر في تربة الضفاف من جهة أو من ماء الرشح المنصرف من الضفاف إلى المجرى المنخفض من جهة أخرى[٤٢].

([٤٢]) وللأسباب المتقدمة كانت منطقة شط العرب فيما بين القرنة وبين الفاو أكثر جهات العراق نخلًا لأنها تتضمن فضلًا عن ضفاف الشط نفسه التي تمتد مسافة نحو(١٨٠) كم ضفاف عدد كبير من الجداول المتأثرة بحركات المد والجزر تخرج منه إلى جانبيه كما كانت ألوية وادي الفرات أكثر نخلًا من ألوية وادي دجلة لأنها تتضمن بجانب ضفاف شط الفرات وشط الحلة ضفاف عدد كبير من الأفرع والقنوات، بينما لا توجد لنهر دجلة أفرع أو تخرج منه قنوات حتى مدينة الكوت، وكما أن ضفافه في بعض أجزائه منخفضه غير واضحة المعالم، تبدو محددة للمجرى في وقت الانخفاض ولكنها تغمر بالماء في وقت الارتفاع ويخرج منه أسفل الكوت، وفي لواء العمارة عدد من الأفرع كالبيتره والكحلاء والمشرح وغيره، ورغم ذلك لم يكن هذا اللواء منتجًا للتمر على نطاق أوسع بسبب القصور في الانتاج لأن أرضه كلها أو معظمها مملوكة باللزمة بمعنى أن الزراع يملكون فقط حق سكناها وحق زراعتها نظير أجر يدفعونه إلى الحكومة بالإضافة إلى الضرائب والرسوم العامة، ويجوز لهم أن يغرسوها بالنخيل والأشجار المثمرة الأخرى، ولكن ما يغرسونه يكون تابعًا للأرض وليس ملكًا لهم وتجد الحكومة مبررًا أو آخر يعطيها الحق في انتزاع الأرض التي غرسوها من أيديهم ويكثر النخيل كذلك في لواء ديالى لنفس الأسباب لأنه يتضمن ضفاف نهر ديالى نفسه كما يتضمن ضفاف ستة جداول أخرى هي الخالص، وكنعان(مهروت)،والروز، وخراسان، والمقدادية، ثم الهارونية في مناطق الواحات عند حافة الصحراء كواحتي شتائه، والرحالية، لأنها تكون أسواقًا للبدو، لأنهم يعتمدون في غذائهم بدرجة كبيرة على التمر واللبن. كما يوجد مثل ذلك أيضًا في مناطق المراوح الفيضية عند سفوح هضبة إيران، حيث تكون مندلي وبدرة وغيرهما أسواقًا لرعاة تلك السفوح، كما يتركز حول مراكز العمران الكبير منه والصغير لأن العراق يكون شديد الحرارة في فصل الصيف، وتوفر زراعة النخل في الحدائق وحول المدن والقرى الظل للناس، وتضعف تأثير الغبار عليهم. طلعت الشيباني: واقع الملكية الزراعية في العراق، دار الأهالي للنشر، بغداد،١٩٥٨م، ص٤٣- ٤٥. محمد توفيق حسين: نهاية الإقطاع في العراق، دار العلم للملاين، بيروت،١٩٥٨م، ص٣١،٣٠.

المبحث الثالث: العمليات التي تجري على التمور قبل التصدير:

في بداية مراحل النمو تتفتح أزهار النخلة الأنثى وهي الشجرة التي تحمل الثمار في شهر (آذار/ مارس) ويجرى تلقيحها باليد وبعدها بشهر تتكون الثمرة وتكون صغيرة وصلبة وخضراء مرة المذاق وتدعى الثمرة بهذه المرحلة بـ(الجمري) إلى أن تصبح صفراء عنبرية اللون أو حمراء وهي مرحلة (الخلال[٤٣]) حسب صنفها في منتصف الصيف، وفي شهر (آب/ أغسطس) تكون التمور نصف الناضجة معروضة للبيع وتدعى هذه المرحلة (بالرطب[٤٤]) إلا أن التمور في هذه المرحلة لا تكون مهيئة للتصدير لأنه لا يباع من هذه الأشكال الثلاثة(خلال ورطب وتمر) خارج العراق سوى التمور في آخر درجات نضوجها بالدرجة الأولى باستثناء عدد قليل من البلدان القريبة، وذلك لأن التمر في مرحلتي (الخلال والرطب) لا يبقى طويلًا، فتكون التمور المصدرة على الأكثر في مرحلة (التمر[٤٥]) أي آخر مراحل النضوج والتمور ولكي تسمى تمورًا لابد أن تجتاز المرحلة النهائية وهي لا تتخمر أو تلحقها حموضة[٤٦].

---

(٤٣) الخلال: ويعني المرحلة التي تكون فيها ثمرة التمرة قد بلغت شأوها الأخير واتخذت شكلها وحجمها النهائيين، وقد اصفر لونها أو أصبح لونها أصفر مشوبًا بالحمرة أو أحمر حمرة تامة حسب نوع التمر أو صنفه وهذا دليل على اكتمال نمو الثمر واقتراب موعد قطافه ويكون قوامه أكثر تركيزًا وصلابةً إذا ما قورن بقوام الثمرة الكاملة النضج والقشرة –أو الجدار الخارجي– صفراء اللون أو صفراء مشربة بنقط حمراء، أو أنها حمراء، واللون الأول هو الشائع بين معظم أنواع التمور أما اللون الثاني أو الأحمر، فلا يتمثل إلا في أنواع قليلة، أما طعمه فهو الطعم العفصي مع شيء قليل من الحلاوة، وقد تكون بعض أنواع الخلال متوسط الحلاوة، أو حلوة حلاوة تامة في أصناف معينة. عبد الوهاب الدباغ: النخيل والتمور في العراق (تحليل جغرافي لزراعة النخيل وإنتاج التمور وصناعتها وتجارتها)، مطبعة الأمة، بغداد، ١٩٥٦م، ص٢٥-٢٦.

(٤٤) الرطب: يطلق على ثمرة النخيل عندما يصبح النصف المذنب السائب البعيد بالنسبة لنقطة الارتكاز على الشرموخ، يحمى القوام، أما النصف الآخر المرتكز رأسه على الشرموخ بواسطة القمع(الكمع بالكاف الفارسية حسب الاصطلاح الشائع في العراق (فأنه يبقى كما كان في مرحلة «الخلال» الآنفة الذكر. المرجع السابق، ص٢٦.

(٤٥) التمر: وهو آخر دور من أدوار نضوج ثمار النخيل ويكون ذلك بعد أن ينضج النصف الثاني من (الرطب)، حيث تتركز مادة التمر العسلية وتجف قشرتها بعض الشيء وتبدو رقيقة ويكون قوام التمرة إجمالًا لدنًا. ويلاحظ أن التمور تختلف عن بعضها إذا ما اختلف صنفها(نوعها) ويتمثل الاختلاف في لون التمرة وحجمها ونكهتها وحلاوتها (مادتها السكرية) نفسه، ص٢٦.

(٤٦) الإحصائية السنوية العامة١٩٦٥م، مصدر سابق، ص١٨٠-١٨٤. الإحصائية السنوية العامة١٩٦٩م، مصدر سابق، ص١٨٢-١٨٨.

نضوج التمور:

وتنضج التمور العراقية تمام النضوج وهي على النخلة وفي شهر (أيلول/ سبتمبر) تقطع عذوق التمور من النخلة وتنتقى التمور بعناية وتوضع التمور الجيدة في المنطقة الجنوبية في صناديق وتنقل إلى المكابس وتتبع أحدث طرق التصنيف والكبس، وذلك لأن جميع مكابس مصلحة التمور العراقية آلية حديثة تشتغل بصورة أوتوماتيكية وبالقوة الكهربائية ومجهزة بماكينات وآلات وأجهزة حديثة تقوم بغسل التمور وتنقيتها وتعبئتها في الخصاف [٤٧]. أو في الصناديق [٤٨] الخشبية أو في علب الكرتون[٤٩]

([٤٧]) تمور الخصاف: تعبأ في الخصاف الذي يطلق عليه محليًا اسم(الحلانة وجمعها حلان أو حلالين وتتألف الخصاف) الحلانة الواحدة من الحصير المعمول من(خوص) السعف، ويقدر عرض الحصيرة(قبل عملها في هيأة الخصافة زهاء أربع عقد بوصات) وطولها نحو خمسين قدمًا باعتبار الخصافة كبيرة وبعد ذلك تلف هذه الحصيرة لفًا حلزونيًا بحيث تؤلف ما يشبه الأسطوانة القصيرة ذات قاعدة متسعة نسبيًا، وتخاط حافات الحصيرة المتصلة فوق بعضها بخيوط معمولة من ليف النخل ويبلغ قطر الخصافة الواحدة من الأسفل زهاء القدمين وأقل من ذلك في قمتها، وارتفاعها وهي خالية نحو القدمين والنصف، وتملأ الخصافة تمرًا إلى ثلثيها وبعد ذلك يطوى قسمها الأعلى على بعضها ويخاط بحبل رفيع معمول من ليف النخل والعادة الجارية أن يكون وزن الحلانة نحو(٥٠) كيلوغرامًا، والأنواع الرخيصة من التمور هي التي تكبس في الخصاف(الساير والزهدي) وقد يكبس (الخضراوي والحلاوى) بهذه الطريقة إذا كان الغرض منهما للاستهلاك المحلى الشعبي، وتقدر مجموع الكميات المصدرة من التمور العراقية المعبأة بالخطاف ما بين(٩٠-١٣٠) ألف طن وهو يشكل أكثر من (٥٠%) من مجموع التمور المصدرة، والتمور المكبوسة بالخصاف تصدر إلى أسواق الهند وباكستان وإندونيسيا والبلاد العربية والصين الشعبية. سعيد عبود السامرائي: مرجع سابق، ص٣٤.

([٤٨]) الكبس بالصناديق: تعبأ التمور الجيدة وهي منزوعة النوى أو بالنوى بالصناديق الخشبية أو الكارتونية وقد تعبأ في طبقة واحدة أو طبقتين أو أربع طبقات يفصل بين طبقة وأخري ورقة مشمع وذلك حسب رغبة المشتري، وتغلف جميع التمور من الداخل بالورق المشمع، ثم تبخر التمور مرتين قبل وبعد عملية الكبس وتتراوح أوزان التمور المكبوسة بهذه الطريقة بين (٣٥-٧٠) ليرة، وتقدر الكميات المنتجة والمصدرة بهذا الشكل من الكبس حوالي (٣٠-٥٠) ألف طن سنوياً وهي تساهم بنحو (١٨%) من مجموع التمور المصدرة. المرجع نفسه، ص٣٤.

([٤٩])علب الكرتون: تعبأ التمور ذات النوعية المنتقاة أو الجيدة في علب كارتون زنة نصف ليرة أو ليرة واحدة وقد تغلف بالسلوفين وتعبأ العلب داخل صندوق من الكارتون ثم تبخر مرتين قبل وبعد الكبس وتتراوح كميات التمور المنتجة والمصدرة بهذا الشكل من الكبس بين (٥٠-٢٥٠) طن سنوياً. المرجع نفسه، ص٣٤. عبد الوهاب الدباغ: مرجع سابق، ص٢١١-٢١٢.

وأكياس السيلوفين الصغيرة [٥٠] والجلود [٥١] والصفايح، وذلك عدا التمور الجافة التي تعبأ حسب العادة في الأكياس [٥٢].

وقد بلغ عدد المكابس في عام ١٩٦٧م نحو (٢٥٠) مكبسًا موزعة في مختلف المراكز فيوجد في البصرة حوالي (٩٥) مكبسًا وفي الحلة(٥٠) مكبسًا، وفي كربلاء(٤٥)، وفي المديونية(٤٠) وفي الناصرية (١٠) وتوجد (٥) مكابس في كل من بغداد وديالي، وتتوقف أهمية هذه المكابس على أهمية التمور للمنطقة، وتمتلك المصلحة (٦) من هذه المكابس منها مكبس يحتوي (٤) وحدات كبس في البصرة وآخر في بغداد يحتوي على ثلاث وحدات ومكبس واحد في كل من يعقوبة والحلة وكربلاء والشامية يحتوي كل منها على وحدتي كبس:

- ولكل منطقة طريقة للكبس فتمور المنطقة الوسطى(الزهدي) تكون غير منزوعة النوى وتكبس بالدرجة الأولى مضغوطة في خصاف أو في أكياس وزنها ما بين٥٠-٧٥ كيلو وبعضها يكبس في صفائح وزن الصفيحة (٢٠) كيلو، أو في صناديق خشب أو كارتون أو في علب صغيرة.
- وأما تمور المنطقة الجنوبية تكبس في صناديق زنة الواحد منها (٧٠) ليرة صافي وتبطن الصناديق بورق مشمع كما أن التمور المنتقاة غير المضغوطة تكبس في صناديق سعة (٥٠) ليرة أو بورق السيلوفين أو بتعبئة جذابة أو كارتون وأحيانًا ينزع النوى وتحشى بالجوز أو اللوز.
- أما التمور المنخفضة النوعية فيجري كبسها في خصاف زنة (٣٥-٣٧,٥) كيلو أو في صفائح زنة الواحدة منها (٢٠) كيلو وتصدر إلى الأسواق التي تطلب هذا النوع من التعبئة لرخصها أو لاستخدامها لمقاصد صناعية [٥٣].

---

(٥٠) الكبس بقطع السلوفين: يشترط بالتمور التي تكبس بقطع السلوفين أن تكون منزوعة النواة وذات نوعية جيدة بحيث تضغط بشكل قطع تتراوح زنة القطعة الواحدة مابين٤،٦،٨،١٦أونس ثم تعبأ في داخل صناديق خشبية مبطنة من الداخل بالورق المشمع على أن يتم تبخيرها قبل وبعد عملية الكبس وتقدر الكميات المصدرة بهذه الطريقة من الكبس حوالي (٤-٧) آلاف طن سنويًا وتصدر فيها التمور المطبوخة (الخلال المطبوخ) ويكون تصديرها إلى أسواق الهند والشرق الأقصى، ولكن تجارتها محددة نسبيًا. المرجع نفسه، ص٣٤.

(٥١) الجلود: يستفاد من الجلود غير الصالحة للصناعات الجلدية لكبس التمور في أواسط العراق، وهي إما جلود الأغنام أو الماعز ويكبس فيها الأنواع الجيدة وتبلغ (٥٠) رطلًا، وتصدر من أواسط العراق إلى شمالي الجزيرة العربية. المرجع نفسه، ص٣٤.

(٥٢) المرجع نفسه، ص٣٤.

(٥٣) سعيد عبود السامرائي: مرجع سابق، ص٥٧-٦٠. عبد الرازق محمد البطيجي: أنماط الزراعة في العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد،١٩٧٦م، ص١٣٧.

وتحرص مصلحة التمور العراقية والسلطات الصحية المدنية على إخضاع صناعة كبس التمور للإشراف الدقيق فتقوم بفحص التمور المكبوسة والمصدرة إلى الأسواق الخارجية بكل دقة وتبخيرها حسب أحدث الطرق منعًا لأية إصابة، وفضلًا عن ذلك كله تضع تحت تصرف تجار الفواكه المجففة والمستوردين كافة مكابسها الحديثة التي تدار بالكهرباء وتعمل بصورة آلية وتقع هذه المكابس في بغداد وفى البصرة وفى المنطقة الوسطى، والتمور التي تدخل هذه المكابس تغسل وتصنف تم تكيس ويجري الكبس بواسطة غسالات كهربائية ويمر التمور على أنطقه خاصة، كما تعالج مرتين بالمواد الكيمياوية المعقمة منعًا للإصابة بالتسوس والتخمر والتعفن(٥٤).

وعدل قانون جمعية التمور بعد ثورة (تموز/ يوليو) ١٩٥٨م لينسجم وأهداف الثورة بزيادة الإنتاج والتصريف على أساس المنافع المتبادلة وحماية المنتجين ورعاية مصالحهم وممارسة الأعمال التِجارية على نطاق واسع سواء كان بتصريف التمور التي تقوم باستلامها الجمعية التعاونية أو بتصريف إنتاج التمور في مكابسها الحديثة وتفادي ما قد يحصل من مشاكل أو اعتراضات قانونية، واستمرارًا في التطوير أُبدل اسم الجمعية إلى مصلحة التمور العراقية بموجب القانون رقم٥٥ لسنة١٩٦١م ومن أهم أعمالها الدخول في السوق كمشترٍ أو مكبس أو مصدر، وتمكنت من السيطرة على تجارة التمور لأنها السلطة المركزية الوحيدة التي تتولى التعامل بتجارة التمور العراقية مما أدى إلى تحسن جزئي في هذه التجارة من حيث كميات التمور وأقيامها (٥٥).

وتقوم الجهات الصحية المختصة بالإشراف الصحي على صناعة كبس التمور، كما أن مكابس التمور تسجل ويجري تفتيشها وإجازتها قبل بداية موسم التمور ويخضع المكبسون والعمال إلى فحص طبي كما لابد من توفر الترتيبات الصحية اللازمة في المكابس التي يجري تفتيشها بانتظام خلال موسم الكبس كله، ولهذا سعت مصلحة التمور العراقية إلى زيادة عدد المكابس الميكانيكية الحديثة التي تملكها وبناء مخازن عصرية في مختلف مناطق إنتاج التمور وقامت فعلًا باستغلالها في كبس كميات كبيرة من التمور المحسنة والمصدرة إلى الأسواق العالمية كما أنها ضمانًا لنوعية ومستوى

---

(٥٤) الإحصائية السنوية العامة ١٩٦٩م، مصدر سابق، ص١٨٢-١٨٨. سعيد عبود السامرائي: مرجع سابق، ص٣٤،٥٧-٦٠.

(٥٥) الإحصائية السنوية العامة ١٩٦٩م، المصدر السابق، ص١٨٢-١٨٨. سعيد عبود السامرائي: المرجع السابق، ص٣٤،٥٧-٦٠.

الكبس شددت الرقابة على المكابس الأهلية لضمان توفر الشروط الصحية والفنية فيها وقامت بنصب بعض المعدات الحديثة الخاصة بفحص عبوات السلوفين وشددت الرقابة على فحص كافة التمور المصدرة وعملت على تطوير أسلوب كبس الخصاف وجعله أكثر ميكانيكية باستخدام آلة كبس حديثة وتطوير إنتاج الكبس على أساس الأخذ بالأسلوب الصناعي الحديث في الإنتاج وتطوير معدات الإنتاج فيها من الأسلوب الميكانيكي البسيط إلى أسلوب متطور مستمر حديث [٥٦].

([٥٦]) الإحصائية السنوية العامة ١٩٦٩م، المصدر السابق، ص١٨٢-١٨٨. سعيد عبود السامرائي: المرجع السابق، ص٣٤،٥٧-٦٠.

المبحث الرابع: الاتفاقيات التجارية بين العراق ومصر:

لما كانت العلاقات السياسية ذا أثر فعال في توجيه التجارة بين الأمم فقد وجب عرضها في لمحة سريعة خصوصًا وأن العلاقات العراقية – المصرية قد شهدت تطورًا مهمًا، ولاسيما بعد سقوط النظام الملكي في العراق، وقيام ثورة الرابع عشر من(تموز/ يوليو) لعام١٩٥٨م وإعلان النظام الجمهوري[٥٧]، واتجهت سياسة العراق الخارجية بعد قيام الثورة مباشرة نحو توثيق علاقاتها بمصر، وكان أول إجراء اتخذته حكومة الثورة في المجال العربي هو الاعتراف بحكومة الجمهورية العربية المتحدة التي لم يكن النظام الملكي قد اعترف بها، وتم إرسال برقية بهذا الخصوص إلى الرئيس جمال عبد الناصر(١٩٥٦-١٩٧٠م) ، بالمقابل أعلنت مصر اعترافها بحكومة الثورة في اليوم الثاني من قيامها، إذ قابل فؤاد عبد الغني القائم بأعمال سفارة مصر في بغداد الزعيم الركن عبد الكريم قاسم وأبلغه باعتراف مصر بالجمهورية العراقية وتم تعيين فائق السامرائي سفيرًا للجمهورية العراقية في القاهرة وأسهم اعتراف مصر بحكومة الجمهورية العراقية في تعزيز الثورة ومنحها دعمًا معنويًا كبيرًا بسبب الوزن الدولي الذي كانت تتمتع به مصر على الصعيدين العربي والدولي لاسيما أن الرئيس جمال عبد الناصر أعلن أن أي اعتداء يقع على العراق هو عدوان على مصر[٥٨].

ولكن توجهات العراق نحو مصر لم تستمر على منوالها الإيجابي، إذ ألقت الأحداث السياسية[٥٩] التي شهدها البَلَدان ظلالها القائمة على علاقتهما وشهدت نوعًا من التأزم [٦٠]، لكن وعلى الرغم من

([٥٧]) صبحي عبد الحميد: أسرار ثورة١٤تموز١٩٥٨م في العراق، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد،١٩٨٣م، ص١٣٨. عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق١٩٥١-١٩٦٣م، مطابع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،٢٠٠٠م، ص٤٣٠.

([٥٨]) أحمد حمروش: قصة ثورة٢٣يوليو (عبد الناصر والعرب)،ج(٣)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٧٧م، ص١٥٥. محمد السيد سليم: التحليل الناصري للسياسة الخارجية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع٢٠، أكتوبر ١٩٨٠م، ص٢٤. جريدة الأهرام: العدد (٨٤٧٣)١٠ ديسمبر١٩٦٣م.

([٥٩]) تمثل في الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف وتدخل جمال عبد الناصر من أجل إزالة هذا الخلاف، ومؤامرة رشيد عالي الكيلاني، وحركة عبد الوهاب الشواف في الموصل ومحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم للمزيد أُنظر. جمال عبد الناصر: خطب الرئيس جمال عبد الناصر في احتفالات العيد السابع لثورة ٢٣يوليو١٩٥٩م، القاهرة، ١٩٥٩م، ص٥٦-٥٩.

([٦٠]) جورج كيرك: السياسة العربية المعاصرة، ترجمة محمد الخولي، القاهرة،١٩٦٣م، ص١٥٩. خليل ابراهيم حسين: موسوعة١٤تموز، سقوط عبد الكريم قاسم، ج٥، بغداد، ١٩٨٩م، ص٤١.

توتر العلاقات السياسية بينهما فقد استمر التعاون في المجالات الأخرى، وشهد عام١٩٦٠م انفراجًا نسبيًا في العلاقات بين الجانبين[٦١]، وأعلن عبد الكريم قاسم بأنه لا حدود بين العراق ومصر تمسكًا بروابط الإخوة التي نص عليها البيان الأول لثورة الرابع عشر من يوليو، وفي السابع عشر من(نيسان/ إبريل)١٩٦١م أمر بفتح حدود الجانبين ورفع القيود المفروضة على التجارة وعقد اجتماعًا وزاريًا بحث فيه موضوع تطبيق الاتفاقية التِجارية بين العراق ومصر[٦٢].

ولكن سرعان ما عادت العلاقات للتأزم بسبب الأحداث السياسية التي شهدها البلدان[٦٣]من انقلاب البعثيين في العراق بقيادة عبد السلام عارف في الثامن من (شباط/فبراير)١٩٦٣م وانقلاب الثامن من (آذار/ مارس)١٩٦٣م في سوريا آمن عبد الناصر بضرورة تكتيل القوى الثورية والقومية العربية لإقامة وحدة جزئية خارج نطاق الجامعة العربية، لكن رغم المناقشات والجلسات التي دارت في القاهرة خلال شهري آذار/ مارس- ونيسان/إبريل١٩٦٣م بين وفود مصر وسوريا والعراق لإقامة دولة اتحادية فان هذه الجهود باءت بالفشل لانعدام الرغبة الصادقة لتحقيق الوحدة بين الدول الثلاث [٦٤]،

([٦١]) بسبب الأحداث التي شهدها الجانبان ومنها حادثة الباخرة العربية كيلوباترا فقد رفض عمال مصر تفريغ ومقاطعة البضائع التي تحملها البواخر الأمريكية التي تصل إلى موانئهم وسرعان ما تضامن العمال العرب معهم في هذا الموقف في١٣ابريل١٩٦٠م وأصدرت وزارة الخارجية العراقية بيانًا أن هذا الحادث هو مؤامرة صهيونية ضد الشعب العربي، وواجب الدول العربية الوقوف صفًا واحدًا في رد هذا الإعتداء. جورج كيرك: مرجع سابق، ص١٧٢. نوري عبد الحميد العاني وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨م، ج ٤، بغداد،٢٠٠٢م، ص١٤٩.

([٦٢])عبد الرحمن البزاز: نظرات في التربية والاجتماع والقومية، بغداد، ١٩٦٧م، ص ٢٠٢. فائق عبد الهادي صالح: عبد الكريم قاسم ودوره السياسي والعسكري في العراق، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد،٢٠٠٣م، ص١٣٤.

([٦٣])Jubin M.Goodarzi: Syria and Iran Diplomatic Alliance and Power Politics in the Middle East L.B. Tauris,Lo London, New York, ٢٠٠٦.P.١٤.

([٦٤]) للمزيد أُنظر. دار الوثائق القومية: مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٦٠١٢٤٠٠-٨١)، الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق١٩٦٣م. نفسه: كود أرشيفي (٦٠١٢١٠٦-٠٠٨١)،١٩٦٣/٩/٣٠م. وزارة الخارجية، كود أرشيفي (٠٣٥٤١٧-٠٠٧٨)، بيان من وزارة الخارجية العراقية إلى المفوضية سورية في بغداد حول العلاقات بين العراق وسوريا، ١٩٥٦/١٢/١م. نفسه، كود أرشيفى (٠٣٥٤٢٢--٠٠٧٨)، مذكرة بشأن المملكة العربية السعودية ونشاطها السياسي. نفسه، كود أرشيفى(٠٤٠٢٢٤-٠٠٧٨)، مذكرة بشأن تنسيق التعاون بين الدول العربية مع هيئة الأمم المتحدة.

ورغم فشل الوحدة المصرية السورية العراقية فقد عملت السياسة المصرية على مواصلة التقارب مع العراق بوتيرة عالية، وقد توج هذا التقارب بتوقيع اتفاقية التنسيق السياسي بين العراق ومصر في القاهرة في السادس والعشرين من(أيار/ مايو)١٩٦٤م، وهذه الاتفاقية تضمنت ثلاث عشرة مادة حاولت بشكل رئيس ومن خلال مجلس الرئاسة المشترك يجتمع مرة كل ثلاثة أشهر ويختص بدراسة وتنفيذ الخطوات اللازمة للوحدة والتخطيط والتنسيق في شتى المجالات السياسية والاقتصادية العسكرية والاجتماعية الثقافية والفكرية ومن خلال التدقيق في بنود الاتفاقية يلاحظ بأن هاجس الوحدة ما زال يسيطر على تفكير القيادة المصرية، رغم تعثر المحاولات الوحدوية السابقة استمر التوجه الوحدوي للسياسة المصرية حتى منتصف الستينات، عندما أخذ بالتراجع شيئًا فشيئًا نتيجة للظروف والأوضاع الداخلية والخارجية التي واجهت القيادة المصرية منها تكتل القوى الغربية والرجعية العربية ومعاداتها للناصرية والتوجه الوحدوي، ونكسة(حزيران/ يونيو) ١٩٦٧م والتي شكلت ضربة قاصمة للسياسة المصرية وأهدافها وما تبعها من أحداث العراق وقيام ثورة السابع عشر من(تموز/ يوليو)١٩٦٨م [٦٥]

ويعد قرار إنشاء السوق العربية المشتركة الذي أصدره مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية في الثالث عشر من(آب/ أغسطس)١٩٦٤م من أهم الخطوات التي اتخذها المجلس نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية، والجمهورية العراقية من الدول المؤسسة للسوق، وكان مجلس الوحدة الاقتصادية يهدف من إنشاء السوق العربية المشتركة إلى تحقيق عدة أهداف منها حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية التبادل السلعي وحرية الإقامة والعمل وحرية النقل والترانزيت واستعمال الموانئ، فقد نص قرار إنشائه على إجراء تخفيضات جمركية وإعفاء السلع من القيود بصورة تدريجية وعلى مراحل، فضلًا عن التخفيضات الممنوحة بموجب اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، وانعكست آثار السوق العربية المشتركة على التبادل التجاري بين الدول الأعضاء فبالنسبة للعراق كانت قيمة صادراته للدول العربية قبل إنشاء السوق للفترة(١٩٥٩-١٩٦٤م) تبلغ(١,٨) مليون دينار سنوياً أي بنسبة(١٣,٩%) من قيمة صادرات العراق إلى الدول

([٦٥]) جواد هاشم، حسين عمر وآخرون: قطاع التجارة الخارجية لمحات في تطور الاقتصاد العراقي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت١٩٧٣م، ص١٣. نزهان حمود نصيف: سياسة العراق تجاه مصر١٩٦٨-١٩٨١م، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم التاريخ، كلية البنات جامعة عين شمس، القاهرة،٢٠١٥م، ص٢.

العربية، أما خلال الفترة التالية لإنشاء السوق للفترة(١٩٦٥-١٩٦٩م) فقد بلغت الصادرات إلى دول السوق نحو(٥,٥) مليون دينار أي بنسبة(٢٧,٣%) أي أن صادراته ارتفعت إلى الدول الأعضاء في السوق بعد إنشائها وكذلك استيراداته منها[٦٦].

وعن الصعيد الداخلي وتمتينًا للروابط المشتركة بين البلدين وتحقيقًا للتعاون القومي في مجال التجارة [٦٧]، وإقامة التكامل الاقتصادي بين البلدين تم عقد عدة اجتماعات بين الرئيس عبد الناصر والوفد العراقي [٦٨] تمخض عنها عقد اتفاقية التعاون والتبادل بين الجمهوريتين تضمنت الاتفاقية نقاطًا عدةُ يمكن إجمالها بما يأتي:

١- تأكيد ما يربط بين البلدين من عهود ومواثيق وفي مقدمتها ميثاق الجامعة العربية وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية.

٢- تأكيد ما أعلنته حكومتا البلدين من ارتباط وثيق بينهما إزاء الموقف الدولي وتصميمهما على الوقوف كبلد واحد في الدفاع ضد أي عدوان عليهما أو على أي منهما والبدء حالاً في اتخاذ ما يقتضيه ذلك من خطوات عملية للتعاون الكامل في المحيط الدولي للمحافظة على حقوق البلدين والعمل على تأييد ميثاق الأمم المتحدة ودعم السلام في الشرق الأوسط وفي العالم.

٣- اتخاذ الخطوات العاجلة لتنمية التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين.

٤- التعاون والتشاور المستمرين بين البلدين في جميع الشؤون التي تهمهما.

---

(٦٦)عبد الحسن محمد جواد: تقييم التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة، مجلة التجارة، ج٤و٣، س٣٨، مطبعة المعارف،١٩٧٥م، ص١٢٨،١٢٩. هيل عجمي جميل الجنابي: تطور التجارة الخارجية بين العراق وأقطار السوق العربية المشتركة للفترة١٩٦٠-١٩٧٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية،١٩٨١م، ص٧٧،١٤١.

(٦٧) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، كود ارشيفي (٠٠٠١٥٢-٠٠٧٩)، م(١-١/١١م ج ٢، ٣٧٤)، العراق العلاقات التجارية الاقتصادية، مذكرة عن علاقاتنا الاقتصادية مع العراق بتاريخ ١٩٦٥/٨/٣١م، وثيقة(٦٨٧٨-٨/٢٣)،ص٢. مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الاجنبية، ج٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٤م، ص ٣٩-٦٠.

(٦٨) تألف الوفد العراقي من (عبد السلام محمد عارف، محمد صديق شنشل وزير الإرشاد، ومحمد حديد وزير المالية وعبد الجبار الجومرد وزير الخارجية وعدد من ضباط الجيش. محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم، بيروت،١٩٧٠م، ص١٨٩. على ناصر علوان الوائلي: عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام١٩٦٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٥م، ص٢٢،١٣٠.

وفي السادس عشر من (أيلول/ سبتمبر)١٩٥٨م أيد مجلس الوزراء هذا الاتفاق الثنائي وأودع لدى وزارة الخارجية. وكان لإعلان هذه الاتفاقية وإقرارها من مجلس الوزراء العراقي صدى كبيرًا على الصعيدين العربي والعالمي لأنه مثل اتفاقًا لأهم القوى السياسية في المشرق العربي المتمثلة في مصر وسورية والعراق [٦٩].

الاتفاقيات التجارية وتعديلاتها خلال فترة الدراسة:

وشهدت العلاقات بين العراق ومصر تقدمًا مطردًا عقب توقيع اتفاقية التعاون المذكورة أعلاه، فقد أيد مجلس الوزراء العراقي تقرير اللجنة المشتركة بين مصر والعراق حول مشروع الاتفاق التجاري والاقتصادي بينهما، في ضوء المباحثات التي جرت بين الجانبين في بغداد (أيلول/ سبتمبر)١٩٥٨م[٧٠]، وانتهت في التاسع من أكتوبر، ونتج عنها في الخامس عشر من (تشرين الثاني/نوفمبر)١٩٥٨م ثلاث اتفاقيات تجارية جاء في مقدمة الأولى[٧١]" رغبة كل منهما في تنمية العلاقات الاقتصادية على أسس تلائم الصلات القومية بين بلديهما فقد اتفقا على أن تسمح كل منهما باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة لدى الطرف الآخر وفي حدود الإمكانيات الاقتصادية للدولتين وفقًا لأنظمة الاستيراد السارية في كل منهما وأن تعفى هذه المنتجات من الرسوم الجمركية"، وجاء في مقدمة الثانية" تحقيقًا للأهداف التي رسمها الاتفاق المشترك وتوثيقًا

([٦٩]) دار الوثائق القومية: مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠٠١٠٢٠-٠٠٨١)، محفظة (٨٠)، رف (٢)، وحدة الحفظ (١٨١) مخزن (١)، رقم المجموعة (١-١/٣)، اتفاقات تجارية واقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية العراق. نصير محمود شكر الجبوري: السياسة الخارجية العراقية في ضوء قرارات مجلس الوزراء (١٩٥٨-١٩٦٣م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م، ص٣٣ -٤٣.

([٧٠]) دار الوثائق القومية بالعراق: قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام ١٩٥٨م، رقم القرار (١)، ٣٠سبتمبر١٩٥٨م. وزارة الارشاد، الزعيم الركن عبد الكريم قاسم يتحدث، مبادئ ثورة١٤تموز في خطب الزعيم، بغداد،١٩٥٨م، ص٢١، ٥٥-٥٦. ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة١٤تموز١٩٥٨في العراق، ط١، بغداد،١٩٧٧م، ص٢٨٩.

([٧١]) الوقائع العراقية: العدد (٨٧)١ديسمبر١٩٥٨م، ص١٠-١٣. محمد حسين الزبيدي: ثورة١٤تموز١٩٥٨م في العراق أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، دار الشؤون الثقافية والنشر، بغداد،١٩٨٣م. نزار علوان عبد الله: الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل،٢٠٠٦م، ص٣٤.

للروابط القومية القائمة بين البلدين فقد اتفقا على توقيع هذه الاتفاقية التي نصت على وضع التشريعات اللازمة لتحقيق العناصر الآتية للتكامل الاقتصادي: ومنها أولًا حرية انتقال الأشخاص والرسائل. وثانيًا حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي. وثالثًا: حرية استعمال، وسائط النقل، والموانئ، والمطارات. ورابعًا حرية التملك والإيصاء(الوصية) والإرث، ونصت أيضًا على تبادل المعونة الفنية في جميع الحقول فضلًا عن إنشاء مؤسسات استثمارية مشتركة خاصة وعامة مع جهاز مشترك دائم لتنسيق السياسات التجارية وبرامج التخطيط والتنمية وتشريعات العمل والضمان والضرائب والرسوم في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود" وعلى أن تكون مدينة دمشق المقر الدائم لجهاز التنسيق"، ونصت مقدمة الاتفاقية الثالثة على" رغبتهما في دعم التعاون الفني في الميدان الاقتصادي"، كما اتفقا على أن يقدم كل من الطرفين المتعاقدين في حدود إمكاناته إلى الطرف الآخر بناء على طلب معونة فنية في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي من تبادل الخبرة والخبراء والبعثات الفنية والمنح التدريبية والعمال الفنيين والمعلومات العلمية والفنية بين البلدين الشقيقين وإنشاء مكتب دائم للتعاون الفني في كل من البلدين للإشراف على تحقيق هذه الاتفاقية على أن تصبح الاتفاقية سارية المفعول بعد انقضاء خمسة عشر يومًا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها والعمل بها لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائيًا للمدة ذاتها مالم يبلغ أحد الطرفين الآخر برغبته كتابة في إنهاء العمل بها قبل ستة أشهر من انقضاء كل أجل[٧٢] .

وقال ابراهيم كبه[٧٣]عند توقيعه الاتفاقيات أن هذه الاتفاقيات لن تكون الأخيرة في التعاون القومي بين العراق ومصر فالأهداف التي تسعى إليها البلدين أهداف كبرى سامية طويلة الأمد بعيدة المدى في التحرر والاستقلال والديمقراطية والوحدة، ولكن التقارب والتعاون مع مصر لم يستمر سوى بضعة أشهر وبدأت الخلافات بين الطرفين ومع ذلك فقد صدر بيان رسمي من مدير التوجيه والإذاعة العام أنه في الثالث من يناير ١٩٥٩م أجري تبادل وثائق إبرام الاتفاق التجاري واتفاق تحقيق التكامل

([٧٢]) وقعها عن العراق وزير الاقتصاد (ابراهيم كبة) وعن الجانب المصري (سيد فهمي) دار الوثائق القومية: مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠٠١٠٢٠-٠٠٨١)، مصدر سابق. الوقائع العراقية: العدد(٨٦) في ١ديسمبر ١٩٥٨م.

([٧٣]) ابراهيم كبة من مواليد بغداد١٩١٩م، حاصل على عدة شهادات وكان آخرها الدبلوم العالي في الاقتصاد السياسي من جامعة مونبليه سنة١٩٥٠-١٩٥١م، وعمل وزيرًا للاقتصاد خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦٠م.علي محمد كريم المشهداني: ابراهيم كبة ودوره السياسي والاقتصادي في العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد(٧٦)، ٢٠٠٧م، ص ٣٥٨-٣٦٢.

الاقتصادي واتفاق التعاون الفني المعقودة بين العراق ومصر الموقع عليها في بغداد الخامس عشر من(تشرين الثاني/ نوفمبر)١٩٥٨م بين كل من عبد الجبار الجومرد[٧٤] وزير الخارجية و سيد فهمي السفير[٧٥] المصري داخل ديوان وزارة الخارجية[٧٦].

وعن نصوص الاتفاق التجاري بين الحكومتين فقد نصت المادة الأولى على أن تسمح كل منهما باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة لدى الطرف الآخر وفي حدود الإمكانيات الاقتصادية للدولتين وفقًا لأنظمة الاستيراد والتصدير السارية في كل منهما، وأن يتعامل الطرفان المتعاقدان فيما بينهما من حيث إجازات الاستيراد والتصدير على أسس المعاملة التفضيلية وضمن نطاق سياسة الاستيراد والتصدير فيما عدا الفوائد الناجمة عن وحدة جمركية أو منطقة تجارة حرة ينضم إليها أحد الطرفين والميزات الممنوحة لأى بلد متاخم لتسهيل تجارة الحدود، وأن تعفى هذه المنتجات من الرسوم الجمركية[٧٧].

ونصت المادة الثانية على أنه لا يجوز إعادة تصدير السلع التي يتم تبادلها بموجب هذا الاتفاق إلا بعد الحصول على موافقة السلطات المختصة في البلد الذي صدرت منه تلك السلع، وجاءت المادة الثالثة من الاتفاقية عن الرسوم الجمركية وقد اتبعت التدرج في الإعفاءات والتخفيضات الجمركية وقد ألحق بالاتفاقية قائمة بالمنتجات والسلع المعفاة من الرسوم الجمركية (كانت التمور من بينها) وقائمة بالسلع والمنتجات التي تمنح تعريفة مُخَفَضَة بنسبة(٧٥%) من التعريفة العادية، بالإضافة إلى قائمة بالمنتجات والسلع التي تمنح تعريفة مُخَفَضة بنسبة(٥٠%) من التعريفة العادية،

---

(٧٤)عبد الجبار الجومرد: من مواليد مدينة الموصل عام ١٩٠٩م، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في الموصل، وانتقل إلى بغداد وتخرج من دار المعلمين عام١٩٢٩م، وفي عام ١٩٥٣م حصل على شهادة الحقوق من المعهد العربي للحقوق في دمشق، كما نال شهادة الدكتوراه من جامعة باريس، وبعد قيام ثورة١٤تموز١٩٥٨م عين وزيرًا للخارجية العراقية. عدنان سامي نذير: عبد الجبار جومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي، بغداد، ١٩٩١م، ص١٠-٨.

(٧٥) سيد فهمي أول سفير لمصر لدى العراق وقد وصل السفير الجديد بغداد حاملاً رسالة خاصة من عبد الناصر إلى قادة الثورة في العراق حيث قدم أوراق اعتماده إلى رئيس مجلس السيادة موسى حبيب. نوري عبد الحميد العاني وآخرون، مرجع سابق، ج٤، ص١٨٩.

(٧٦) دار الوثائق القومية: مجلس الوزراء، كود ارشيفي (٠٠١٠٢٠-٠٠٨١) مصدر سابق.

(٧٧) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، كود أرشيفي (٠٠٠١٥٢-٠٠٧٩)، وثيقة (٦٨٧٨- ٨/٢٣)، ص٢. الوقائع العراقية: العدد (٨٧) ١ ديسمبر١٩٥٨م، ص١-٨.

كما تطبق الإعفاءات والتخفيضات الجمركية المنصوص عليها في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين دول الجامعة العربية وتعديلاتها على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية التي يكون منشؤها أحد بلدي الطرفين المتعاقدين المدرجة في الجداول الملحقة بالاتفاقية المذكورة والتي لم يرد ذكرها في القوائم المشار إليها في الفقرات السابقة ويجوز باتفاق حكومتي الطرفين المتعاقدين تعديل القوائم المرفقة بهذا الاتفاق(٧٨).

واشترطت المادة الرابعة أن تصحب كل بضاعة تتمتع بالإعفاء أو التخفيض الجمركي بموجب هذا الاتفاق بشهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة ومصادق على مضمونها من الجهات الرسمية في كل من البلدين ولا يعتبر بمنشأ المنتجات الصناعية العراقية أو المصرية إلا إذا كانت كلفة المواد الأولية العربية والأيدي العاملة المحلية الداخلة في الصنع لا تقل عن(٥٠%) من كلفة الانتاج الكلية وتضمنت الاتفاقية في باقي موادها من(٥-١٢) تسهيلات للنقل في الموانئ وتجارة الترانزيت ودخول وسائط نقل البضائع وتذليل جميع الصعوبات التي قد تنشأ من تنفيذ هذا الاتفاق(٧٩) .

وفي العاشر من (شباط/ فبراير)١٩٦٤م تقرر تشكيل هيئة دائمة تسمى لجنة التنسيق الاقتصادي وقد وقعت العراق ومصر بروتوكول المباحثات الاقتصادية بين البلدين في بغداد واتفق الطرفان على وضع اتفاق التكامل الاقتصادي السابق موضع التنفيذ حيث إن الظروف التي مرت بالعراق خلال الفترة السابقة لتوقيع هذا البرتوكول حالت دون تنفيذه، وبناء على ما تقدم عقدت اللجنة الدائمة للتنسيق الاقتصادي بين البلدين عدة دورات هي(٨٠):

- الأولى في الفترة من(٢٠-٢٩ حزيران/يونيو) لعام ١٩٦٤م في القاهرة.
- الثانية من(٢٣- ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر) لعام ١٩٦٤م في بغداد.
- الثالثة من (١٤-٢٤ حزيران/ يونيو) لعام ١٩٦٥م في القاهرة.
- الرابعة من(١٦-٢١ كانون الأول/ ديسمبر) لعام ١٩٦٥م في بغداد
- الخامسة من (٢٠ -٢٥ حزيران/ يونيو) لعام ١٩٦٦م في القاهرة

---

(٧٨) المصدر نفسه: كود أرشيفي (٠٠٠١٥٢-٠٠٧٩)، ص٢. الوقائع العراقية: العدد (٨٧) ١ ديسمبر ١٩٥٨م، ص١-٨.

(٧٩) المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية،ج٥، مصدر سابق، ص٤٠-٥٥٠. المصدر نفسه،ج١، ص٦٠-٧٠.

(٨٠) دار الوثائق القومية: مجلس الوزراء، كود ارشيفي (٠٠١٠٢٢-٠٠٨١)، محفظة (٨١)، رف (٢)، وحدة الحفظ (١٨١) مخزن (١)، رقم المجموعة (١-١/٣)، ج٤، اتفاقات تجارية واقتصادية بين مصر والعراق.

- السادسة من (٢٥-٢٧ تموز/ يوليو) لعام ١٩٦٧م في بغداد
- السابعة من (٨ -١٥ شباط/ فبراير) لعام ١٩٦٨م في القاهرة

وشكلت اللجنة الدائمة في دور انعقادها الأول تسع لجان فرعية متخصصة من أعضائها هي (لجنة الشئون التجارية والجمركية، لجنة الشئون التجارية والنقدية، لجنة التنسيق الصناعي والثروة المعدنية، لجنة التنمية الزراعية لجنة العمل والشئون الاجتماعية، لجنة المواصلات، لجنة التخطيط الاقتصادي والإحصاء، لجنة شئون النفط، هذا بالإضافة إلى لجنة عاشرة لوضع النظام الداخلي لتنظيم أعمال واجتماعات اللجنة الدائمة للتنسيق الاقتصادي التي أعدت النظام الداخلي لهذه اللجنة). وقد عهد إليها بدراسة كافة السبل اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين في مختلف المجالات وأعدت اللجنة النظام الداخلي لها وأقرته في دور انعقادها الأول فعن الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين البلدين فقد تم تعديل الاتفاق التجاري الموقع بين البلدين في الخامس عشر من (تشرين الثاني/ نوفمبر) ١٩٥٨م والبرتوكول الموقع في (شباط/ فبراير)١٩٦٤م والنص على جعل الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين البلدين هو الأصل على أن تستثنى من ذلك السلع المدرجة بالجدول المرفق بالبرتوكول مع مراعاة أحكام اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين دول الجامعة العربية وأحكام السوق العربية المشتركة وذلك بدلًا من الوضع السابق وهو سريان التعريفة الجمركية على السلع المتبادلة مع استثناء بعض السلع المدرجة بالقوائم الملحقة بالبروتوكول، وقد تم في كل دور من أدوار الاجتماع زيادة عدد السلع التي تتمتع بالإعفاء الشامل بحيث شمل الإعفاء كافة السلع فيما عدا ثلاثة عشر مجموعة تخضع تسع منها لتخفيض قدره(٧٥%) والأربعة الباقية تخضع لتخفيضٍ قدره(٥٠%) من الرسوم الجمركية[٨١].

كما أجري تعديل المادة الرابعة من الاتفاق التجاري الخاصة بشهادة المنشأ بحيث يشترط في المنتجات الصناعية التي منشؤها أحد البلدين أن تكون كلفة الإنتاج المحلية بما في ذلك المواد الأولية المحلية والايدي العاملة(٤٠%)على الأقل من كلفة الإنتاج المحلية وذلك بدلًا مما كان واردًا بالاتفاق التجاري من أن النص على تكلفة المواد الأولية العربية والأيدي العاملة المحلية الداخلة في الصنع لا

([٨١]) دار الوثائق القومية: المصدر نفسه، كود أرشيفي (٠٠١٠٢٢-٠٠٨١).

تقل عن(٥٠%) من كلفة الإنتاج الكلية وقد وقع في نهاية كل دورة بروتوكول بتعديل الاتفاق التجاري بما يضمن التعديلات الجمركية التي يتم الاتفاق عليها[٨٢].

ولما حالت الظروف السياسية دون ظهور آثارها، فقد تم التوقيع على بروتوكول المباحثات الاقتصادية والتجارية بين البلدين في١٠(شباط/ فبراير)١٩٦٤م[٨٣] والذي ينص على وضع الاتفاقيات السابقة موضع التنفيذ مع تعديل الاتفاق التجاري والدفع. وقد انتهت المباحثات بالاتفاق[٨٤] على حل القوائم الثلاث الملحقة بهذا البروتوكول – والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ منه – محل القوائم الثلاث الملحقة بالاتفاق التجاري المعقود مسبقًا في الخامس عشر من (تشرين الثاني/ نوفمبر) عام١٩٥٨م وتصبح هذه الأخيرة ملغاة بمقتضى هذا البروتوكول، والإعفاء من أو خفض الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة التي يكون منشؤها البلد الأخر وفقًا لثلاث قوائم أُرفقت بالاتفاق واشتملت القائمة الأولى على السلع التي تتمتع بإعفاء شامل من الضريبة الجمركية كانت التمور بأنواعها ضمنها ، كما اشتملت القائمتان الثانية والثالثة على السلع التي تمنح تخفيضا بنسبة(٥٠%– ٧٥%) من التعريفة العادية المطبقة في البلد المستورد، وقد أجرى تعديل مشمول هذه القوائم بمقتضى بروتوكول المباحثات الاقتصادية والتجارية المعقودة في العاشر من (شباط/ فبراير)١٩٦٤م[٨٥].

بالإضافة إلى وضع اتفاق تحقيق التكامل الاقتصادي واتفاق التعاون الفني المعقود بين البلدين الخامس عشر من (تشرين الثاني/ نوفمبر) عام١٩٥٨م موضع التنفيذ، وتحقيقًا لذلك تقرر تشكيل

---

(٨٢) نفسه: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، كود أرشيفي (٠١٤٢٧١-٠٠٧٩)، م٢١، وحدة حفظ ٧٩، رف١، مخزن٢٠، أوراق متنوعة تخص وزارة الإقتصاد١٩٥٢-١٩٦٩م، وثيقة (١٠٢٥٩)، ص٢.

(٨٣)اجتمعت اللجنة الدائمة للتنسيق الاقتصادي بين مصر والعراق وأسفرت اجتماعاتها عن توصيات تضمنت مباحثات بين وفد من مصر برئاسة أحمد زندو وزير الاقتصاد ووفد من العراق برئاسة عزيز الحافظ وزير الاقتصاد في الفترة ما بين٦-١٠فبراير١٩٦٤م. نفسه، كود أرشيفي (٠٠٠١٥١-٠٠٧٩)، م(١-١١/م.ج١، ٣٧٤)، مذكرة عن علاقاتنا الاقتصادية مع العراق١٩٦٥/٣/٢٠م، وثيقة (١٦١٢-٣/٢١)، ص٥٥٩. الوقائع العراقية: العدد (١٤٢٧) ١٨يونيو١٩٦٧م، ص٤-٨.

(٨٤)أُنظر ملحق رقم (٢) الاتفاق التجاري بين العراق ومصر.

(٨٥) وزارة الخارجية: مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الاجنبية والمنظمات الدولية، ج٩، مطبعة الحكومة ١٩٦٨م، ص٢٢٨-٢٣٥.

لجان فرعية في البلدين لإعداد الدراسات والبيانات اللازمة الخاصة بالمشروعات الاقتصادية والصناعية في القطرين بقصد تحقيق التنسيق والتكامل بين هذه المشروعات وذلك تمهيدًا لعقد اجتماع اللجنة الدائمة للتنسيق الاقتصادي المنصوص عليها في المادة الخامسة من الاتفاق آنف الذكر على أن تقدم اللجان الفرعية هذه المعلومات خلال مدة لا تتجاوز نهاية شهر (آذار/ مارس) لعام ١٩٦٤م، وكما تم الاتفاق بين الجانبين على أهمية إنشاء مؤسسات تجارية واقتصادية مشتركة في البلدين للقيام بأعمال التسويق المشترك للاستفادة من الأجهزة التجارية والخبرة الفنية في البلدين لخدمة مصلحتهما المشتركة وظل هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة سنة يتجدد تلقائيًا سنة بعد أخرى(٨٦).

ومن جهة أخرى صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦٤م بإعفاء التمور العراقية المنشأ من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم سواء وردت طازجة أو جافة على أن تصحب كل رسالة بشهادة منشأ مصدق عليها من الجهات الرسمية المختصة بالعراق (٨٧).

وفي التاسع عشر من(كانون الأول/ ديسمبر)١٩٦٤م أجري تعديل آخر للاتفاق التجاري حيث نصت المادة الأولى بتعديل المادة الثالثة من الاتفاق التجاري المعقود في الخامس عشر من(تشرين الثاني/ نوفمبر)١٩٥٨م وتلغى الفقرة الأولى من البروتوكول المعقود بينهما في العاشر من(شباط/ فبراير)١٩٦٤م والقوائم المرفقة به ويصبح النص كالآتي (٨٨): تعفى من الرسوم الجمركية المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية التي يكون منشؤها أحد بلدي الطرفين المتعاقدين والتي يستوردها الطرف الآخر ويستثنى من ذلك السلع والمنتجات الواردة بالقائمة الملحقة بهذا البروتوكول وفي الحدود المبينة فيها وذلك مع مراعاة أحكام اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين دول الجامعة العربية وأحكام السوق العربية المشتركة(٨٩).

---

(٨٦) المصدر نفسه، ص٢٢٨-٢٣٥.

(٨٧) المصدر نفسه، ص٢٢٨-٢٣٥.الجريدة الرسمية: العدد (٥٤)٢مارس١٩٦٤م، ص٤٤٦.

(٨٨) وفي الفترة من٢٣-٢٩ديسمبر١٩٦٤م اجتمعت اللجنة الدائمة للتنسيق الاقتصادي بين مصر والعراق وأسفرت اجتماعاتها عن تعديل الاتفاق التجاري المعقود بينهما لتحقيق الوحدة الاقتصادية المنشودة. دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، كود أرشيفي (٠٠٠١٥٢-٠٠٧٩)، مصدر سابق، ص٢. الوقائع العراقية العدد(١٠٧٧)١٨فبراير١٩٦٥م، ص١-٦.

(٨٩) دار الوثائق القومية: مجلس الوزراء، كود ارشيفي (٠٠١٠٢٢-٠٠٨١)، مصدر سابق.

ونصت المادة الثانية بتعديل المادة الرابعة من الاتفاق التجاري المعقود في الخامس عشر من (تشرين الثاني/ نوفمبر)١٩٥٨م على الوجه الآتي : يجب أن تصحب كل بضاعة تتمتع بالإعفاء أو التخفيض الجمركي بموجب هذا البروتوكول بشهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة في البلدين، كما يشترط في المنتجات الصناعية التي منشؤها أحد البلدين أن تكون كلفة الإنتاج المحلية بما في ذلك المواد الأولية المحلية والأيدي العاملة٤٠% على الأقل من كلفة الإنتاج المحلية وذلك بدلاً مما كان وارداً بالاتفاق التجاري من أن النص على أن تكون كلفة المواد الأولية العربية والأيدي العاملة المحلية الداخلة في الصنع لا تقل عن٥٠%من كلفة الإنتاج الكلية وقد وقع في نهاية كل دورة بروتوكول بتعديل الاتفاق التجاري بما يضمن التعديلات الجمركية التي يتم الاتفاق عليها و يعمل به اعتبارًا من٢١ (أيار/ مايو) عام١٩٦٥م[٩٠]

وفي الرابع عشر من (حزيران/ يونيو)١٩٦٥م تضمنت تعديل الاتفاق التجاري والبروتوكول الملحق به المعقودين بينهما اتفقنا على ما يلي:- تحل القائمة الملحقة بهذا البروتوكول محل القائمة الملحقة بالبروتوكول الموقع بين البلدين في٢٩ (كانون الأول/ ديسمبر) عام١٩٦٤م حيث تصبح هذه الأخيرة ملغاة.(الإعفاء من أو خفض الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة التي يكون منشؤها البلد الآخر وفقًا لثلاث قوائم أُرفقت بالاتفاق اشتملت القائمة الأولى على السلع التي تتمتع بإعفاء شامل من الضريبة الجمركية كانت التمور بأنواعها ضمنها)، كما اشتملت القائمتان الثانية والثالثة على السلع التي تمنح تخفيضًا بنسبة(٧٥%،٥٠%) من التعريفة العادية المطبقة في البلد المستورد، وقد أجرى تعديل مشمول هذه القوائم بمقتضى بروتوكول المباحثات الاقتصادية والتجارية المعقودة[٩١].

ثم أجري تعديل آخر للاتفاق التجاري في واحد وعشرين من(كانون الأول/ ديسمبر) ١٩٦٥م على أن تحل القائمة الملحقة بهذا البروتوكول محل القائمة الملحقة بالبروتوكول الموقع بين البلدين في الرابع

---

(٩٠) المصدر نفسه، كود ارشيفي (٠٠١٠٢٢-٠٠٨١)، نفسه: مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية ج٨، مصدر سابق، ص١٣١٤-١٣١٦. الجريدة الرسمية: العدد(١٨٧) ٢٢اغسطس ١٩٦٥م، ص٩١٧-٩٢٤.

(٩١) في الفترة من١٤-٢٤يونيو١٩٦٥م اجتمعت اللجنة الدائمة للتنسيق الاقتصادي بين مصر والعراق لتعديل الاتفاق التجاري مثل العراق طالب جميل ومثل مصر عبد المنعم البنا. دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، كود أرشيفي (٠٠٠١٥٢-٠٠٧٩)، وثيقة (٦٨٧٨- ٨/٢٣)، ص٢. الوقائع العراقية: العدد (١٢٠١) ٤ديسمبر١٩٦٥م، ص٥-٦.

والعشرين من (حزيران/ يونيو)١٩٦٥م حيث تصبح هذه الأخيرة ملغاة (وهذه القوائم خاصة بالإعفاء من أو خفض الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة التي يكون منشؤها البلد الآخر وفقًا لثلاث قوائم أُرفقت بالاتفاق اشتملت القائمة الأولى على السلع التي تتمتع بإعفاء شامل من الضريبة الجمركية كانت التمور بأنواعها ضمنها)، كما اشتملت القائمتان الثانية والثالثة على السلع التي تمنح تخفيضًا بنسبة(٧٥%،٥٠%) من التعريفة العادية المطبقة في البلد المستورد[٩٢] وفي السابع والعشرين من(تموز/ يوليو)١٩٦٧م تم تعديل هذه القوائم مرة أخرى حيث تم إلغاء القائمة بفقرتيها (أ) و(ب) المرفقة بالبروتوكول التجاري الموقع بين البلدين في واحد وعشرين من (كانون الأول/ ديسمبر) عام١٩٦٥م واعتبار جميع السلع المتبادلة بين البلدين معفاة إعفاءً كاملًا من الرسوم الجمركية [٩٣].(المادة الثانية): تسهيلًا لحركة التبادل التجاري بين البلدين، وافق الجانبان على إعفاء السلع المنصوص عليها في القائمة المرفقة من شهادة المنشأ بالنسبة لمنتجات البلدين وهي التي لا تقل التكلفة المحلية فيها من٤٠% من التكلفة الكلية، وضمت قائمة السلع المعفاة من شهادة المنشأ التمور بأنواعها [٩٤].

وأصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على توصيات اللجنة المتخصصة للشئون التجارية والجمركية في دور انعقادها السابع بالقاهرة خلال الفترة (٨-١٥ شباط/ فبراير)١٩٦٨م قراراها رقم (٢٣٠) لسنة١٩٦٨م في شأن السلع والبضائع التي يرفع الحظر عن استيرادها من العراق والمتضمنة الأصناف التي تستورد من الجمهورية العراقية خلال عام ١٩٦٨م في حدود القيم الموضحة قرين كل

([٩٢])عقدت اللجنة الدائمة دورتها الرابعة في الفترة١٦-٢١ ديسمبر١٩٦٥م وأجري تعديل وقعه ممثل مصر محمد لبيب شقير وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وممثل العراق عبد الحميد الهلالي وزير الاقتصاد. المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الاجنبية والمنظمات الدولية،ج٩، مصدر سابق، ص٤٨-٤٩.الجريدة الرسمية: العدد(٤٦)٢٦ فبراير١٩٦٧م، ص٢٠٠-٢٠١

([٩٣]) اجتمعت اللجنة التجارية والجمركية في الفترة من ٢٥-٢٧يوليو١٩٦٧م وأسفرت اجتماعاتها عدة توصيات مثل العراق أديب الجادر وزير الاقتصاد وممثل مصر حسن عباس زكي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، كود أرشيفي (٠١٤٢٧١-٠٠٧٩)، وثيقة(١٠٢٥٩)، ص٢. الجريدة الرسمية: العدد(٩)٢٩فبراير١٩٦٨م، ص١٢٤-١٢٥.

([٩٤]) دار الوثائق القومية: مصدر سابق، كود أرشيفي (٠١٤٢٧١-٠٠٧٩)، م٢١، ص٢.

منها كان من ضمنها (تمور بالحصاف) نحو(٣٠٠,٠٠٠) القيمة بالجنية الإسترليني و(تمور محشوة) نحو (٤٠,٠٠٠) القيمة بالجنية الإسترليني [٩٥].

اتفاقيات الدفع:

أما عن اتفاقيات الدفع[٩٦] وتمشيًا مع سياسة مصر في دعم صلات الأخوة بينها وبين العراق، فقد بادرت وزارة التجارة والاقتصاد إلى توثيق العلاقات المالية والاقتصادية بين البلدين بإيفاد وفد إلى بغداد قام بإجراء مفاوضات مع حكومة العراق انتهت إلى وضع مشروع اتفاق دفع بين البلدين في الحادي عشر من (تشرين الأول/ أكتوبر) ١٩٥٨م ونص هذا الاتفاق على قيام البنك المركزي للعراق بفتح حسابين بالدينار العراقي الأول خاص بمصر باسم البنك الأهلي والآخر خاص بسوريا باسم مصرف سوريا المركزي، وتسدد كافة المدفوعات الجارية المستحقة [٩٧] عن طريقهما بين الحكومتين وذلك على أن يكون الحد الأقصى للحساب الدائن أو المدين هو نصف مليون دينار عراقي، ويجوز إجراء

([٩٥]) الوقائع المصرية: العدد (٨٥)١٧ابريل ١٩٦٨م، ص٣.

([٩٦]) عرف الاقتصاديون ميزان المدفوعات (الميزان الحسابي) بأنه السجل المنظم لحقوق الدولة وديونها بالنسبة للدول الأخرى، مما نشأ من المبادلات الاقتصادية التي تتم خلال مدة معينة. محمد علي رضا جاسم: القواعد الأساسية في الاقتصاد والتطبيق، ط٢، بغداد، ١٩٦٩م، ص٤١٠– ٤١٤.

([٩٧]) قائمة المدفوعات الجارية تشمل(قيمة السلع المتبادلة ونفقات شحنها والتأمين عليها والمصاريف الأخرى المتعلقة بها، نفقات ورسوم السفن التابعة لكل من الفريقين في موانى الفريق الأخر ما عدا رسوم المرور في قناة السويس، ريع رؤوس الأموال الثابتة والمنقولة الموظفة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين لدى الطرف الأخر، نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية والوفود الرسمية والنفقات الحكومية الأخرى، نفقات السفر للسياحة والاستشفاء والأعمال التجارية، نفقات إقامة الطلاب ودراستهم ورواتب وأجور ومدخرات الموظفين والخبراء التابعين لأحد البلدين والمقيمين في البلد الاخر، التسديدات الدورية لإيرادات البريد والبرق والهاتف ومؤسسات النقل العامة، الإيرادات الصافية الناجمة عن استثمار الخطوط الجوية والمواصلات الأخرى، الضرائب والرسوم وكذلك الغرامات والتعويضات المترتبة على أحكام قضائية أو إدارية، أقساط وتعويضات التامين وإعادة التامين، المبالغ المستحقة لقاء براءات الاختراع وحقوق التأليف طبقًا للقوانين القائمة في كل من البلدين، وعرض الأفلام وبيع الكتب والصحف والمجلات والنشرات الدورية التي تصدر في أحد البلدين وتباع في البلد الأخر، المدفوعات المذكورة أعلاه ليست علي سبيل الحصر ويمكن باتفاق حكومتي الطرفين إضافة أي نوع من المدفوعات اليها ويجري ذلك بموجب تبادل كتب من الجانبين. دار الوثائق القومية: مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠٠٣٠٢٧–٠٠٨١)،المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الاجنبية والمنظمات الدولية، ج٩، مصدر سابق، ص٢٢٨–٢٣٥. الوقائع العراقية: العدد (١٤٢٧) ١٨يونيو١٩٦٧م، ص١–٧.

تحويلات بين حسابي مصر وسوريا بناء على طلب حكومة مصر ويسدد التجاوز عن هذا الحد إما بتحويل من حساب الإقليم الآخر أو بعملة ثالثة قابلة للتحويل يقبلها الطرفان المتعاقدان.

وقد روعي في تقدير رصيد الحسابين أن يكون على أساس القيمة الفعلية فيقضي الاتفاق أنه في حالة تعديل سعر التبادل للدينار العراقي يتم تعديل رصيد كل من الحسابين سالفي الذكر في يوم حدوث التعديل بنفس النسبة بحيث يعيد لكل منهما قيمته الفعلية على أساس الذهب [٩٨]. كما اشترط عدم جواز إعادة تصدير أحد الطرفين للسلع المستوردة بمعرفته من الطرف الأخر إلا بعد موافقة هذا الطرف الأخير ويسرى الاتفاق من تاريخ التوقيع علية لمدة سنة تتجدد تلقائيًا ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الأخر بخلاف ذلك [٩٩].

ونظرًا إلى أن المدفوعات من مصر إلى العراق قد جاوزت في كثير من الأحيان المتحصلات منها بما يزيد عن حد المديونية المقرر في الاتفاق مما اضطر مصر إلى دفع مبالغ تمثل الزيادة عن هذ الحد بالإسترليني بدون علاوة وقد طلب الجانب العربي عقد اللجنة المشتركة لبحث تعديل طريقة الدفع بينهما وجعلها بالإسترليني بدلًا من الدينار العراقي مع تبادل تسهيلات ائتمانية بالقدر الذي لا يترتب علية تحويل فعلي بالعملات الحرة قدر الإمكان هذا وقد تمت اتصالات بين الجانبين أسفرت عن التفاهم على عقد اللجنة المشتركة من ممثلي البلدين وأقرت بهذا التعديل وتم الاتفاق في العاشر من (شباط/ فبراير)١٩٦٤م على أن يفتح البنك المركزي العراقي حسابًا بالجنية الإسترليني باسم البنك المركزي المصري يسمى حساب الجمهورية العربية المتحدة تؤدي عن طريقة كافة المدفوعات الجارية بين البلدين والموضح تفصيلاتها بالاتفاق ويجوز أن يظهر هذا الحساب رصيدًا دائنًا أو مدينًا بحد أقصى مقداره نصف مليون جنية إسترليني، ويؤدي التجاوز في رصيد هذا الحساب خلال تسعين يومًا بعملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان في حالة انتهاء العمل بهذا الاتفاق يظل الحساب المنصوص عليه في المادة الأولى مفتوحًا لمدة ستة أشهر لتصفية العمليات الجارية المتعاقد عليها في ظل هذا الاتفاق ويؤدى للطرف المدين الرصيد المتبقي عليه عن طريق تصدير بضائع أو إجراء

([٩٨]) للدينار العراقي بالنسبة للذهب وهو يساوي٢,٤٨٨,٢٨ جرام من الذهب الصافي لكل دينار عراقي. دار الوثائق القومية: مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠٠٣٠٢٧-٠٠٨١) مصدر سابق.

([٩٩]) دار الوثائق القومية: كود أرشيفي(٠٠٣٠٢٧-٠٠٨١) مصدر سابق. الوقائع العراقية: العدد (١٤٢٧)١٨يونيو١٩٦٧م، ص١-٧.

مدفوعات جارية من المنصوص عليها في القائمة المرفقة إلى الطرف الدائن. فإذا تبقى رصيد بعد انقضاء الستة أشهر آنفة الذكر، يؤدى هذا الرصيد بأي عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان المتعاقدان [١٠٠]

ولم تتوقف عملية التعديل لطريقة الدفع عند هذا الحد وإنما كان يتم التعديل مرارًا مع الزيادة المضطردة في حجم التبادل التجاري بين البلدين خصوصًا خلال السنوات الأخيرة فقد تم رفع حد المديونية إلى(٧٥٠) ألف جنية إسترليني بدلًا من(٥٠٠)ألف جنية في السادس والعشرين من (كانون الثاني/ يناير) ١٩٦٧م وأضيفت إلى قائمة المدفوعات الجارية المرفقة باتفاق الدفع المعقود في العاشر من(شباط/ فبراير) ١٩٦٤م البند الرابع عشر الذي ينص على أن تكون حصة الجمهورية العراقية من نفقات الجامعة العربية في مقر الجامعة وحصة الجمهورية العربية المتحدة في نفقات المكاتب التابعة للجامعة العربية في العراق وذلك في حدود ما قد يكون مقررًا من نسب تؤدي بغير العملات القابلة للتحويل، وإذا تجاوز رصيد هذا الحساب الرصيد المذكور أعلاه فعندئذ يخطر الطرف الدائن الطرف المدين بوقوع هذا التجاوز في الحساب وسدد مباشرة وتتم ورفع حد المديونية مرة أخرى إلى(١,٥٠٠,٠٠٠)مليون وخمسمائة ألف) جنيه استرلينى وفي١ (حزيران/ يونيو) ١٩٦٨م زيد إلى (مليون وسبعمائة وخمسون ألف جنيه استرليني حسابي يضاف إلى قائمة المدفوعات الجارية المرفقة باتفاق الدفع المعقود بين البلدين في العاشر من(شباط/ فبراير)١٩٦٤م البند الخامس عشر من نفقات الدعاية والاعلان[١٠١].

وتعمل كل من الدولتين على تفضيل منتجات الدولة الأخرى عند قيامها باستيراد مثيلتها من الدول الأخرى بمراعاة النوع والسعر ولما كان حجم التبادل التجاري عام ١٩٦٣م حوالي ثلاثة أرباع مليون جنية فقد اتفق الجانبان على زيادة حجم التبادل التجاري بينهما خلال عام ١٩٦٥م إلى أربعة ملايين من الجنيهات كحد أدنى وقد بلغت قيمة العقود التي أبرمت خلال ذلك العام (٥,٢)

([١٠٠]) نفسه: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، كود أرشيفي (٠٠٠١٥١-٠٠٧٩)، وثيقة(١٦١٢-٣/٢١)، ص٥٥٩. نفسه: كود أرشيفي (٠٠٠١٥٢-٠٠٧٩)، مصدر سابق، ص٢.

([١٠١]) دار الوثائق القومية: مجلس الوزراء، كود أرشيفي(٠٠١٠٢٢-٠٠٨١)،الجريدة الرسمية: العدد (٩)٢٩فبراير١٩٦٨م، ص١٢٤-١٢٥.الجريدة الرسمية: العدد (١٤)٣ابريل١٩٦٩م، ص٢٢٩-٢٣٠،الوقائع العراقية: العدد(١٦٢٣) ١٦سبتمبر١٩٦٨م ،ص١-٦.

مليون جك [١٠٢]. وبلغت أرقام قيمة التبادل التجاري حوالي (٣,٢٥٠,٠٠٠) جك خلال عام ١٩٦٥م وحوالي (٢,٢٥٠,٠٠٠)جك ويرجع زيادة التبادل التجاري بين البلدين إلى زيادة الإعفاءات والتخفيضات الجمركية والمعاملات التفضيلية التي منحها كل من الجانبين لمنتجات الجانب الآخر [١٠٣].

وإجمالًا نلاحظ مما سبق أن تطور التبادل التجاري بين البلدين منذ عام١٩٥٥م وحتى عام١٩٦٣م لم يكن ذا أهمية ملموسة فلم تتجاوز صادرات مصر للعراق مبلغ(٥٥٠) ألف جنية بينما كانت في بعض سنوات تلك الفترة تنخفض إلى(٧٥) ألف جنية كما أن واردات مصر من العراق لم تتجاوز(٥٠٠) ألف جنية وإن كانت قد انخفضت في بعض السنوات إلى(٦٥) ألف جنية إلا أن الظاهرة المشتركة لسنوات الفترة المشار إليها أن الميزان التجاري[١٠٤] كان في صالح مصر باستثناء الأعوام ١٩٥٧، ١٩٥٨،١٩٥٩م ويرجع ذلك أساسًا إلى الظروف التي سادت العلاقات بين البلدين وكانت السلع المتبادلة خلال تلك الفترة لا تخرج عن دائرة السلع التقليدية للبلدين غزل ومنسوجات وأفلام عربية وتمور عراقية ففي خلال عام١٩٦٣م ونتيجة لبدء توثيق العلاقة بين البلدين ارتفع حجم التبادل خلال الشهور الأخيرة إلى نحو(٨٠٠) ألف جنية(٥٣٢ صادرات عربية، ٢٢٨ واردات عراقية)، أما في عام ١٩٦٤م وتمشيًا مع العلاقات الوثيقة بين البلدين قررت المؤسسة المصرية العامة للتجارة أن تمتد بنشاطها إلى السوق العراقي حتى تكمل بتلك العلاقة جانبيها السياسي والاقتصادي فافتتحت معرضًا ومركزًا تجاريًا في بغداد يتبع الشركة العربية للتجارة الخارجية مباشرةً، وفي ذات الوقت تم توقيع بروتوكول تجاري جديد بين البلدين حيث تضمن تعديل الاتفاقيات السابقة ووضعها موضع التنفيذ واستهدفت المؤسسة أن تركز بجهودها للعمل على الإسهام في تنمية وزيادة

---

(١٠٢) جك أو (ج. ك) اختصار لـ(جنيهًا إسترلينيًا) و(ك)اختصار لكلمة كبير ليتم تمييزه عن الجنية المصري(ج.م) والجنية السوداني(ج. س) تم استخدامه في الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مثل ج.م (جنيهًا مصريًا) ود. ع (دينار عراقي). الجهاز المركزي للإحصاء، التجارة الخارجية للعراق ١٩٦٥م، بغداد، ١٩٦٦م.

(١٠٣) دار الوثائق القومية: مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠٠١٠٢٢-٠٠٨١)، مصدر سابق. نفسه: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، كود أرشيفي (٠٠٠١٥٢-٠٠٧٩)، وثيقة (١٦١٢-٣/٢١)، ص٢. وثيقة (٥٣١١- ٨/٢٦)، ص٢٠. وثيقة(٦٨٧٨- ٨/٢٣)، ص٢.

(١٠٤) الميزان التجاري: هو العلاقة بين القيمة الكلية للصادرات من الدولة، وبين الواردات إليها. حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة،١٩٦٥، ص٢٥٦.

التبادل التجاري بين البلدين فوضعت لذلك أهدافًا رئيسة أهمها الارتفاع بحجم التبادل التجاري إلى أكبر قدر ممكن وتنويع السلع المتبادلة بحيث يضاف إلى كل من القائمة التصديرية والاستيرادية أكبر عدد من السلع الجديدة [١٠٥] للمحافظة على توازن الميزان التجاري وتوسيع دائرة التعامل مع أكبر عدد ممكن من التجار ذوي السمعة الطيبة وقد تحقق ذلك إلى حد ملموس حيث ارتفع حجم التعاقدات المبرمة بين البلدين إلى حوالي(٣) مليون جنية (١,٦ مليون جنية صادرات عربية) (١,٤مليون جنية واردات عراقية)، وتنوعت السلع المتبادلة فشملت قائمة السلع العربية التي تم التعاقد على تصديرها أصنافًا جديدة إلى جانب التمور وغيرها من السلع ضمت لها (الأتوبيسات والثلاجات وأجهزة تكييف الهواء والمواسير وأصناف مستحدثة من الأقمشة)، كما شملت قائمة السلع العراقية المستوردة (الصوف الخام والاسمنت والمواسير) كل هذا أسفر عن توازن نسبي للميزان التجاري، إضافة إلى زيادة عدد التجار المتعاملين معهم في السوق العراقية إلى مائة وخمسين مصدراً ومستورداً[١٠٦].

([١٠٥]) تنوعت السلع المتبادلة فشملت قائمة السلع العربية التي تم التعاقد على تصديرها أصنافًا جديدة كالأتوبيسات والسيارات والجرارات الزراعية والدراجات والثلاجات وأجهزة تكييف الهواء والمواسير وأصناف مستحدثة من الاقمشة كما شملت قائمة السلع العراقية المستوردة الصوف الخام والاسمنت والمواسير. دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، كود ارشيفي (٠٠٠١٥٢-٠٠٧٩)، م(١-١١/١م ج٢، ٣٧٤)، العراق العلاقات التجارية الاقتصادية، مذكرة عن علاقاتنا الاقتصادية مع العراق بتاريخ ١٩٦٥/٧/٢١م، وثيقة(٦٢٤١/٣٣٢٨)، ص١-١٤.

([١٠٦]) المصدر نفسه، كود ارشيفي (٠٠٠١٥٢-٠٠٧٩)، وثيقة(٦٢٤١/٣٣٢٨)، ص١-١٤.

المبحث الخامس: صادرات التمور العراقية لمصر:

تشكل التمور بشكل عام نسبة كبيرة في صادرات العراق الرئيسية (باستثناء البترول) وهي تحتل المرتبة الأولى في جدول الصادرات من حيث القيمة فقد بلغت صادرات التمور خلال عام١٩٦٨م حوالي (٦,٤٤) مليون دينار أي بنسبة (٢٨%) من مجموع قيمة صادرات العراق الكلية البالغة (٠٣،٢٣) مليون دينار وذلك مقابل(٦,٧٤) مليون دينار أي بنسبة (٦،٣٢%) من مجموع صادرات العراق خلال عام ١٩٦٧م[١٠٧].

صادرات التمور بالقيمة بين السلع الرئيسية الأخرى ما بين أعوام١٩٦٤-١٩٦٨ [١٠٨]

السلع الرئيسية المصدرة	١٩٦٤م	١٩٦٥م	١٩٦٦م	١٩٦٧م	١٩٦٨م
اولا الصادرات الرئيسية (تمور)	٦,١٥	٥,٧٤	٦,٤٧	٦,٧٤	٦,٤٤
شعير	٠,٥٠	٢,٢٢	٣,٠٣	٠,٢٨	٠,٦٨
حبوب أخرى	٠,١٦	٠,٠٦	٠,٧٧	٠,٠٢	٠,١١
منتجات المطاحن	٠,١٧	٠,١٢	٠,١٤	٠,٠٤	٠,٠٥
فواكه وخضروات	٠,١٥	٠,٢٧	٠,٢٦	٠,٢٧	٠,٢٣
المجموع	٧,١٣	٨,٤١	١٠,٦٧	٧,٣٥	٧,٥١

يتضح من الجدول السابق أن التمور تدخل ضمن الصادرات الزراعية الرئيسة في العراق وهي تشمل بالإضافة إلى (التمور، الشعير والحبوب الأخرى والفواكه والخضروات ومنتجات المطاحن) وقد بلغت قيمة صادرات العراق من الصادرات الزراعية خلال عام١٩٦٨م حوالي (٧,٥١) مليون دينار تبلغ صادرات التمور وحدها (٦,٤٤) مليون دينار، وهذا يعني أن صادرات التمور تحتل مركز الصدارة في الصادرات الزراعية الرئيسة [١٠٩].

([١٠٧]) سعيد عبود السامرائي: مرجع سابق، ص ٦-١١.

([١٠٨]) يصدر العراق ثلاث مجموعات رئيسية من الصادرات الأولى منها صادرات زراعية رئيسية والثانية مواد أولية والثالثة حيوانات حية. المرجع السابق، ص ٦-١١.

([١٠٩]) محمد سليمان: التطور الاقتصادي في العراق، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، مارس ١٩٦٦م، ص١٣٦،١٣٧.

ويلاحظ أن صادرات التمور تخضع إلى تقلبات الإنتاج وهذا يعني أن تصديرها يرتفع في المواسم الجيدة، ولكنه يخفض في المواسم التي يصاب فيها المحصول بآفاتٍ أو إصابة التمور المخزونة بالتسوس وبحشرات متنوعة، وفي خلال الفترة١٩٦٠–١٩٦٨م انخفضت صادرات التمور انخفاضًا كبيرًا في عامٍ واحدٍ فقط هو عام١٩٦١م وقد انخفضت تبعًا لذلك قيمة المصدر بنسبة(٣١%) عن العام الذي قبله وبلغت هذه القيمة (٢,٨) مليون دينار ويعود ذلك إلى تناقص الكمية المصدرة منه والتي لم تتجاوز(١٨٦) ألف طن فقط بسبب انخفاض الإنتاج في موسمي(١٩٥٩/١٩٦٠م و١٩٦٠/ ١٩٦١م) ومع كل هذا فقد ظلت تجارة التمور تحتل المرتبة الأولى بين المواد المصدرة وتكون(٣٥,١٦ %) من مجموع الصادرات. ومن الملاحظ أيضًا خلال السنوات التي أعقبت ثورة الرابع عشر من (تموز/ يوليو)١٩٥٨م تفوق التمور في مركزها النسبي في صادرات العراق وهذا يعود الى أسباب عديدة أهمها التحسن الملحوظ في أسعار تصديرها نتيجة فتح آفاق جديدة لتسويقها وتصريفها ولا سيما نتيجة عقد الاتفاقيات الثنائية مع الكثير من الدول الأوروبية والعربية [١١٠].

ولو ألقينا نظرة على صادرات التمور العراقية خلال العشر مواسم الأخيرة، أي خلال الفترة ما بين (١٩٥٩/٥٨م– ١٩٦٨/١٩٦٧م) نجد أن صادرات التمور قد تذبذبت ما بين الارتفاع والانخفاض وأن الاتجاه العام لهذه الصادرات قد حافظ على مستواه فباستثناء موسم(١٩٥٩/١٩٥٨م) تذبذبت الصادرات ما بين(١٧٦,٠ ألف طن و٢٥٢,١ ألف طن) أي بمعدل تغيير سنوي قدره حوالي(٨,٤) ألف طن، وكان من المفروض أن ترتفع الصادرات خلال هذه الفترة بفضل الاتفاقيات التجارية التي عقدتها العراق خلال هذه الفترة مع بعض الدول الأجنبية والعربية ولا سيما بلدان المعسكر الاشتراكي وإن كانت تنص كلها على زيادة صادرات التمور، ولكن النتائج كانت معكوسة لما كان متوقعًا، فيمكن إجمال عدة أسباب حالت دون زيادة المصدر من التمور العراقية منها، ظهور عدد كبير من الدول المستقلة حديثًا ولا سيما في أفريقيا، وقد بدأت هذه الدول بانتهاج سياسة اقتصادية تهدف إلى حماية الثروة القومية والانتاج القومي والعمل على تطوير اقتصادها، ولذلك بدأت بعض هذه الدول بتقليص استيرادها من التمور العراقية باعتباره من السلع الغذائية الممكن الاستعاضة عنها بالمنتجات المحلية كالفواكه والحلويات، وتطور صناعة الحلويات والمربات في العالم وتحول الاستهلاك من التمور إلى الحلويات ولا سيما في بعض الدول الغربية التي كانت تستورد التمر العراقي وكذلك في

([١١٠]) سعيد عبود السامرائي: مرجع سابق، ص ٦–١١. محمد سليمان: مرجع سابق، ص١٣٦،١٣٧.

كثير من الدول النامية التي بدأت تظهر فيها صناعة الحلويات والمربات، وتلعب الظروف السياسية دورًا كبيرًا في تقلب صادرات التمور. ففي الحالات التي تتدهور العلاقات السياسية بين العراق وإحدى الدول المستوردة للتمر العراقي تتقلص صادرات التمور العراقية إلى هذه الدولة، لذلك بذلت مصلحة التمور العراقية جهودها من أجل زيادة صادرات التمور وتخلت عن القيود الرسمية في معاملاتها، وبنت عملها على أساس تجاري محض وليس على أساس رسمي، واتخذت سياسة جديدة بشأن تسويقها للتمور العراقية ودعمتها الحكومة لكي يكون لها المجال الكافي لتعمل بحرية وبكفاءة عالية ورسمت سياسة جديدة بشأن تصنيع التمور حتى يكون لها مركز اقتصاديٌ مهمٌ وعلى ذلك فقد حصل ارتفاع في قيمة الصادر من التمور بنسبة ٣٠%عن السنة السابقة إذ بلغت (٣,٩٥٠) مليون دينار بعد أن كانت (٢,٨٥٨,٠٠٠) دينار سنة ١٩٥٨م [١١١].

وعن التوزيع الدولي للدول المستوردة للتمور العراقية الرخيصة الثمن فقد احتلت مصر المرتبة الخامسة بعد الصين ثم تليها الهند فالاتحاد السوفيتي ثم الولايات المتحدة الأميركية وتستورد مصر سنوياً التمور العراقية وخاصة نوع الزهدي منها المكبوس بالخصاف والمعبأ في أكياس وتتراوح قيمة الكميات التي استوردتها خلال فترة البحث ما بين(١٣٠) ألف دينار و(٢٢٠) ألف دينار.

ولغرض تنظيم تجارة التمور وتنسيق أسواقها الخارجية ومنع التزاحم بين أنواع التمور في تلك الأسواق ، تُصدِر مصلحة التمور العراقية سنويًا تعليماتها بتوزيع الأسواق بين التمور العراقية، وبموجب هذه التعليمات فقد خصصت الأسواق التالية حصرًا إلى تمور الحلاوي والخضراوي والساير أي تمور البصرة المحسنة الكبس(المملكة المتحدة البريطانية، الولايات المتحدة الأميركية، كندا، اتحاد جنوبي أفريقيا، استراليا، نيوزيلندا، اليابان، الأسواق الأوروبية) عدا إيطاليا، أما بالنسبة لتصدير تمور الديري وخلال البريم والجبجاب فيبقى حرًا كالسابق. أما تمور زهدي المنطقة الوسطى فقد حصرت أسواقها(بالهند وسيلان وباكستان وعدن واليمن والجنوب العربي والصومال وشرقي أفريقيا وسوريا ولبنان) ويجوز تصدير تمور البصرة إلى هذه الأسواق عند وجود طلب على ذلك وأما أسواق (الصين وروسيا) فمخصصة لتمور المنطقتين الوسطى والجنوبية .ومما تجدر ملاحظته هنا أن أسواق (أوروبا

([١١١]) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية، ١٩٥٣-١٩٦٥م، بغداد،١٩٦٦م، ص٤. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للبنك المركزي لعام١٩٥٩م، بغداد،١٩٦٠م، ص٣. الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات للسنة المالية ١٩٥٨-١٩٥٩م، اتحاد الصناعات، نشرة رقم(٣)، الرابطة، بغداد،١٩٥٩م، ص٣٤-٣٦.

وأمريكا واستراليا والصين وروسيا وبقية الدول الاشتراكية) محصورة بالمصلحة، في حين أن أسواق(سيلان والصومال واليمن وعدن وحضرموت وارتيريا والحبشة والصومال الفرنسي وكينيا و تانزانيا وموزمبيق والملايو) من الأسواق إلى بعض التجار وتقوم المصلحة سنويًا بحصر هذه الأسواق بالمصدرين العراقيين عن طريق تعهدهم بتصدير أكبر كمية ممكنة والهدف من وراء ذلك تنشيط التصدير ومنع التنافس والمضاربة الضارة بين التجار على بعض الأسواق الخارجية ما يؤدي ذلك إلى تردي النوعية وتدهور السعر[١١٢]

أما عن حصة مصر من التمور العراقية فالجدول التالي يوضح تطور صادرات التمور العراقية لمصر خلال فترة الدراسة

إجمالي صادرات التمور العراقية وحصة مصر منها خلال فترة الدراسة[١١٣]

السنة	اجمالي الصادرات العراقية للتمور (الكمية بالطن)	اجمالي الصادرات العراقية للتمور (القيمة بالدينار)	حصة مصر من التمور العراقية(الكمية بالطن)	حصة مصر من التمور العراقية (القيمة بالدينار)	نسبة تصدير التمور لمصر من النسبة الكلية
١٩٥٩/١٩٥٨م	٢٨١,٧٥١	٣,٨١٩,٥٦٥	٢٠٨٩١	٢٧٠٣٦٢	%٧,٤١
١٩٦٠/١٩٥٩م	٢٢٩٦٣٠	٥٨٠١٤١٦	٤٣٠١	٥٤٨٨٢	%١,٨٧
١٩٦١/١٩٦٠م	٢٢٥٦٢٥	٧٢٠٥٣٦٧	٤٤٤٢	٧١٠٤٠	%١,٩٦
١٩٦٢/١٩٦١م	٢٤٣٩٢٦	٧١١٥٣٩١	٦٥٩٥	٦٩٠٨٩	%٢,٧٠
١٩٦٣/١٩٦٢م	٣٠١٢٩٦	٨٨٥٧٧٧٩	٨١٦٨	١١٧٩٥٣	%٢,٧١
١٩٦٤/١٩٦٣م	٢٧٢٦٩٢	٦٣٧٤٨١٤	٤٧٨٥	٤٧٠٣٠	%١,٧٥

(١١٢) سعيد عبود السامرائي: المرجع السابق، ص ٦-١١.

(١١٣) دار الوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، كود أرشيفي (٠٠٠١٥٢-٠٠٧٩)، وثيقة (٦٨٧٨-٨/٢٣)، ص٢. الجمهورية العراقية: وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام١٩٥٧م، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٥٨م، ص٢٢٨،٢٢٩. نفسه الإحصائية السنوية لعام١٩٥٨م، مصدر سابق، ص١١٦،١٩٤، نفسه الإحصائية السنوية لعام١٩٥٩م، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٦٠م، ص١٩٤. نفسه، الإحصائية السنوية لعام١٩٦٠م، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٦١م، ص١٩٤.نفسه، الإحصائية السنوية لعام١٩٦١م، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٦٢م، ص٢٣٦. نفسه، الإحصائية السنوية لعام١٩٦٣م، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٦٤م، ص١٢٣.الإحصائية السنوية لعام١٩٦٤م، مصدر سابق، ص١٦٣

١٩٦٤/١٩٦٥م	٣٠٢٥٤٩	٧٠١٣٧١٢	٢٠٤٠	٣٢٢٢١	%٠,٦٧
١٩٦٥/١٩٦٦م	٢٨٠٣٥٣	٦٩٨٨٣٥٦	١١٠٦١	٢٢٢٨٥٩	%٣,٩٤
١٩٦٦/١٩٦٧م	٢٨٠٠٧٢	٦٨٦٩٥٤٧	١٠٤٢٧	١٨٣٢٤٢	%٣,٧٢
١٩٦٧/١٩٦٨م	٢٦٨٧٥٠	٦٥٦٧٦٦١	٧٢٨٠	١٢٨٨٠٠	%٢,٧٠
١٩٦٨/١٩٦٩م	٢٥٥٦٤٧	٦٧٧٧٠٨٨	٦٢٥٦	١٢٧٨١٤	%٢,٤٤

يتضح من الجدول السابق أن نصيب مصر من اجمالي صادرات العراق للتمور بلغ في خلال سنوات الدراسة كالتالي في عام(١٩٥٨/١٩٥٩م) نسبة(٧,٤١%) حصة مصر من إجمالي صادرات العراق للتمور، وفي عام(٥٩/١٩٦٠م) بلغ(١,٨٧%) وفي عام(٦٠/١٩٦١م)(١,٩٦%) وفي عام(٦١/١٩٦٢م) ارتفعت إلى (٢,٧٠%) وفي عام(٦٢/١٩٦٣م)(٢,٧١%)، ثم انخفضت في عام(٦٣/١٩٦٤م)(١,٧٥%) ثم واصلت انخفاضها وبلغت في عام(٦٤/١٩٦٥م)(٠,٦٧%)، وزادت في عام(٦٥/١٩٦٦م)(٣,٩٤%) وفي عام (٦٦/١٩٦٧م) بلغت (٣,٧٢%)، وقلت إلى(٢,٧٠%) في عام(٦٧/١٩٦٨م)، ثم (٢,٤٤%) في عام (٦٨/١٩٦٩م)، ومن خلال تسلسل حصة مصر من إجمالي صادرات العراق للتمور نجد أن نصيبها يتدرج بين الارتفاع والانخفاض ومرجع ذلك كان مرتبطًا بالعلاقات السياسية بين البلدين بالإضافة إلى تقلبات الإنتاج كما مر بنا.

ومن خلال الجدول يتضح أن صادرات التمور تخضع إلى تقلبات الإنتاج وهذا يعني أن تصديرها يرتفع في المواسم الجيدة، ولكنه ينخفض في المواسم التي يصاب فيها المحصول بآفات أو إصابة التمور المخزونة بالتسوس وبحشرات متنوعة[١١٤] وسوء المواسم الزراعية بسبب الظروف المناخية من فيضانات مدمرة،(مثل التي اجتاحت حوض دجلة الأوسط والجنوبي وحوض ديالى أو سقوط الأمطار في غير موعدها، فضلًا عن انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية والحيوانية عالميًا وما عانته تجارة التمور من مشاكل بسبب انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية نتيجة المنافسة لها والصعوبات التي شكلها إغلاق قناة السويس، وانخفاض محصول التمور كل ذلك تجسد بشكل أو بآخر خلال تلك السنوات [١١٥]

([١١٤]) التقرير السنوي للمصرف الوطني العراقي ١يناير-٣١ديسمبر ١٩٥٤م، بغداد، ١٩٥٥م، ص٣٩. نفسه: ١يناير-٣١ ديسمبر ١٩٥٥م، بغداد،١٩٥٦م، ص٢٠. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للبنك المركزي ١يناير-٣١ ديسمبر ١٩٥٦م، بغداد،١٩٥٧م، ص١٨. نفسه، ١يناير-٣١ ديسمبر ١٩٥٧م، بغداد،١٩٥٨م، ص١٩.

([١١٥]) التقرير السنوي للمصرف الوطني١٩٥٧م، مصدر سابق، ص١٩.

أما عن وسائل تصدير التمور العراقية إلى مصر فالجدول التالي يوضح صادرات التمور العراقية لمصر حسب أنواعها الرئيسية والأوعية بالطن والدينار [١١٦]

السنة	طريقة التصدير	نوع التمر	القيمة بالطن	القيمة بالدنانير	السنة	طريقة التصدير	نوع التمر	القيمة بالطن	القيمة بالدنانير
١٩٥٦م	في صناديق	الحلاوي	٢٠٢	٤٢١٧	١٩٥٩م	تمور في تنك(الصفائح)	الحلاوي	١٥٤٠	١٩٢٤
		الزهدي	٢٦٠	١٢٤٠			الخضراوي	١٠٦	٢٣٥٢
	تمور في سلال	الحلاوي	١٣٦٠	٢٨٥٧١		تمور في أوعية أخرى	الزهدي	٨٤١	١١٢٧١
		الخضراوي	١٠٥	٢٠٥٩	١٩٦٠م	تمور في سلال	الزهدي	٣٤٩٦	٥٤٩٠٤
		ساير	١٧٩	١٩٩٥		تمور في تنك(الصفائح)	الخضراوي	١٥٨	٣٥٥٤
		زهدي	٨١٧١	٤٦٥٩٥		تمور في أوعية أخرى	الزهدي	٧٨٨	١٢٦١٢
	تمور في تنك (الصفائح)	ساير	١٩٢	١٧٣٢	١٩٦١م	تمور في سلال	الزهدي	٦٤٣٤	٦٧٠٥٨
		زهدي	٢٦٣	١٢٧٥		تمور في أوعية أخرى	الزهدي	١٦١	٢٠٣١
	تمور في أوعية أخرى	زهدي	٢٤٥٠	١٣٠٨٢	١٩٦٢م	تمور في سلال	الزهدي	٨١٦٨	١١٧٩٥٣
١٩٥٧م	تمور في سلال	خضراوي	٢٣	٧٩٩	١٩٦٣م	تمور في سلال	الزهدي	٤٥٩٠	٧٠٥٠٠
		ساير	٣١	٧٦٥		تمور في أوعية أخرى	الزهدي	١٩٥	٣٥٣٠
		زهدي	١٤٣٢٢	٢٠٢١١٤	١٩٦٤م	تمور في سلال	الزهدي	٢٠٤٠	٧٠٥٠٠
	تمور في تنك(الصفائح)	زهدي	١٥٤	١٨٣٦		تمور في أوعية أخرى	الزهدي	١٩٥	٣٥٣٠
	تمور في أوعية أخرى	زهدي	٢٦٤٧	٣٥١٣١	١٩٦٥م	في صناديق	الحلاوي	٢٥٥	١٩٢٥٥
		أنواع أخرى	١١٨	١٤٠٧			الساير	٢٩٢	٢١٤٩٠

(١١٦)الجدول من عمل الباحثة من خلال المجموعات الإحصائية السنوية العامة خلال سنوات الدراسة ١٩٥٧-١٩٦٨م.

		تمور يابسة	١١٦	١٨٧٦		تمور في سلال	الحلاوي	٣١٦٠	٥٣٦٤٩
١٩٥٨م	في صناديق	الزهدي	١٨٦	١١٦٠			الزهدي	٧٣٥٢	١٢٨٤٤٩
	تمور في سلال	الزهدي	١٦٤٠٨	٢١٠٤٥٥	١٩٦٦م	تمور في سلال	الحلاوي	١٠٥٣	١٧٩٩٩
	تمور في أوعية أخرى	الزهدي	٤١٨١	٥٨٠٢٢			الساير	١٠٥٣	١٧٩٩٩
		أنواع أخرى	١١٠	٦٦٠			الزهدي	٨٣٢٠	١٤٧٢٠٠
		تمور يابسة	٥	٥٦	١٩٦٧م	تمور في سلال	الزهدي	٧٢٨٠	١٢٨٨٠٠
١٩٥٩م	تمور في سلال	الزهدي	٣٢٠١	٣٩٣٣٤	١٩٦٨م	تمور في سلال	الزهدي	٧٢٨٠	١٢٨٨٠٠

فقد تنوعت ما بين (صناديق، وسلال، وتنك (صفائح) بالإضافة إلى أوعية أخرى وأشهر الأنواع المصدرة إلى مصر هي(الحلاوي، الزهدي، الخضراوي، ساير، تمور يابسه) وكان الزهدي على رأسها وتم تصديره في كل سنوات الدراسة(١٩٥٧-١٩٦٨م) أما بقية الأنواع (الحلاوي، الخضراوي، ساير، التمور اليابسة) فقد خلت بعض السنوات منها، وقد اقتصرت عملية التصدير في الصناديق على أنواع (الحلاوي، والزهدي)، وأما التصدير في سلال فقد شمل أنواع (حلاوي، خضراوي، ساير، زهدي) بينما اقتصر التصدير في تنك(صفائح) على نوعي (ساير والزهدي فقط). فالحلاوي والزهدي والساير تنوعت وسائل تصديره بين (الصناديق- وسلال- وتنك(صفائح) اما الخضراوي فقد اقتصرت وسائل تصديره على (سلال- تنك(صفايح).

ومن خلال الدراسة يتضح لنا أن الأنواع التجارية(حلاوي، خضراوي، ساير، زهدي) هي أشهر الأنواع تصديرًا إلى مصر وكانت هذه الأنواع وكمياتها مرتبطة في المقام الأول بالظروف الإنتاجية داخل العراق، ولاشك أن العلاقات السياسية والاقتصادية لعبت الدور الأكبر في تسهيل هذه العلاقات التجارية فالعرض السابق يظهر لنا أن أكثر الأنواع هو الزهدي ولسوء الحظ ان أكثر الأنواع شيوعا هي اردؤها نوعًا فعلى الرغم من كثرة صادرات الزهدي من مجموع صادرات التمور فان معدل قيمة الطن منخفضة وهذا يوضح لنا أن مناطق استهلاكه الرئيسة في العالم تقع في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا حيث ينخفض المستوى المعيشي للسكان وكما ظهر لنا أن هناك شيئًا من التخصص في زراعة أنواع التمور داخل العراق، ففي محافظة البصرة تشيع زراعة الحلاوي والساير بينما تتركز في المحافظات الوسطى من العراق زراعة الزهدي.

الخاتمة

بعد استعراض تطور تجارة التمور العراقية وعلاقاتها التجارية مع مصر خلال الفترة التي أعقبت ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨م وحتى عام ١٩٦٨م يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- **أهمية التمور في الاقتصاد العراقي (ثابت خلال الفترة):** أثبتت الدراسة أن التمور كانت ولا تزال من أهم المحاصيل الزراعية في العراق، ومصدرًا أساسيًا للدخل القومي. وقد ساهمت في إعالة نسبة كبيرة من سكان البلاد، سواء عبر الزراعة المباشرة أو العمل في مراكز الكبس والتصدير.

٢- **السياسة العراقية بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨م.**اتجهت الحكومة الجديدة بقيادة عبد الكريم قاسم نحو توثيق العلاقات مع مصر، سياسيًا واقتصاديًا، رغم بعض التوترات، وتمثّل ذلك في اتفاقيات التعاون التجاري والفني، مثل اتفاق الدفع الموقع عام ١٩٦٤، واتفاقات أخرى شملت التبادل التجاري والثقافي والإعلامي.

٣- **تحسن الإنتاج بسبب خطط التنمية ١٩٦٠–١٩٦٢م.** شهدت هذه الفترة تطورًا ملحوظًا في إنتاج التمور، نتيجة جهود الحكومة في الإصلاح الزراعي، ومكافحة الآفات، والتحكم في المياه عبر مشاريع السدود، بتمويل من "مجلس الإعمار"، الذي كان يخصص حصة كبيرة من مصروفاته لمشاريع نهر دجلة والفرات.

٤- **تذبذب في حجم التصدير ١٩٦٣–١٩٦٥م.** رغم الإصلاحات، تعرض قطاع التمور لتذبذب في حجم التصدير، بسبب تقلبات المناخ (فيضانات وجفاف متعاقب)، وتراجع بعض الأسواق المستوردة. كما أن الظروف السياسية بين العراق ومصر (مثل الخلاف حول الوحدة العربية) أثّرت بشكل غير مباشر على حركة التبادل التجاري.

٥- **تحديث أدوات الإنتاج وكبس التمور ١٩٦٥–١٩٦٨م.** برز دور مصلحة التمور العراقية بشكل واضح خلال هذه المرحلة، حيث قامت بتركيب مكابس كهربائية وآلية حديثة، واستغلتها في كبس كميات كبيرة من التمور المحسنة، مع تشديد الرقابة على المكابس الأهلية، وتحسين شروط التعبئة والتغليف، وتطوير أدوات الفحص مثل عبوات السلوفين.

٦- **تحول مؤسسي نحو تنظيم التجارة (١٩٦١م):** تأسست مصلحة التمور العراقية عام ١٩٦١، بعد تحويل "جمعية التمور" إلى مؤسسة رسمية، لتكون الذراع الحكومي المسؤول عن إنتاج وتصريف التمور، بما ينسجم مع أهداف الثورة الاقتصادية. وقد عملت المصلحة على توحيد الأسعار، وحماية المنتجين، وتحديث آليات التسويق.

توصيات الدراسة:

- أن تُعزز الحكومة من دور مصلحة التمور العراقية لتكون أكثر فاعلية، بوصفها الجهة المركزية المنوط بها تنظيم القطاع وتوجيهه.
- تنويع الأسواق الخارجية لعائدات التمور، وعدم الاقتصار على السوق المصرية أو بعض الدول التقليدية.
- تطوير أدوات التسويق والدعاية الدولية للتمور العراقية، لتنافس منتجات دول مثل إيران وتونس والجزائر.
- دعم استخدام أساليب الكبس الحديثة والتغليف وفق المواصفات العالمية، للحفاظ على جودة المنتج وتحقيق رضا المستهلك.
- إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في الاستثمار بقطاع التمور، من خلال سن تشريعات مشجعة، وتوفير بنى تحتية مساعدة.
- إعداد كوادر فنية واقتصادية متخصصة قادرة على إدارة تجارة التمور وفق أساليب اقتصادية علمية، والتعامل مع الأسواق الدولية باحتراف.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١)

الاتفاق التجاري بين العراق ومصر [١١٧]

بروتوكـــول
عن المباحثات الاقتصادية والتجارية بـين
الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة

في الفترة ما بين السادس والعاشر من شهر شباط(فبراير) ١٩٦٤ جرت مباحثات بين وفد من الجمهورية العراقية برئاسة السيد عزيز الحافظ وزير الاقتصادووفد من الجمهورية العربية المتحدة برئاسة السيد احمد زندو وزير الاقتصاد تهدف الى تنمية التبادل التجاريبين القطرين الشقيقين وتوسيع نطاقه الى اقصى حد مستطاع وكذلك لغرض وضع اتفاق تحقيق التكاملالاقتصادي واتفاق التعاون الفني موضع التنفيذ وذلك استهدافا لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية المنشودة .

وقد انتهت المباحثات الى الاتفاق على ما يلي : ـ

اولا ـ تحل القوائم الثلاث الملحقةبهذا البروتوكول ـ والتي تشكل جزء لا يتجزأ منه ـ محل القوائم الثلاث الملحقة بالاتفاق التجاري المعقود بين البلدين في١٥ـ١١ـ١٩٥٨ حيث تصبح هذه الاخيرة ملغاة بمقتضى هذا البروتوكول .

ثانيا ـ اتفق الجانبان على تعديل اتفاق الدفعالمعقود بين البلدين في ١١ـ١٠ـ١٩٥٨ وذلك لتيسير نظام المدفوعات بينهما .

وقد تم توقيع اتفاق الدفع بشكله المعدل بتاريخ١٠ـ٢ـ١٩٦٤ .

ثالثا ـ اتفق الجانبان على وضع اتفاق تحقيقالتكامل الاقتصادي واتفاق التعاون الفني المعقودين بين البلدين بتاريخ ١٥ـ١١ـ١٩٥٨ موضع التنفيذ وتحقيقالذلك تقرر تشكيل لجان فرعية فيالبلدينلاعدادالدراسات والبيانات اللازمة الخاصة بالمشروعات الاقتصاديةوالصناعية في القطرين بقصد تحقيق التنسيق والتكامل بين هذه المشروعات وذلك تمهيدا لعقد اجتماع اللجنةالدائمة للتنسيق الاقتصادي المنصوص عليها في المادة الخامسة من الاتفاق آنف الذكر على أن تقدم اللجانالفرعية هذه المعلومات خلال مدة لا تتجاوز نهاية شهر آذار (مارس) سنة ١٩٦٤ .

رابعا ـ تم التفاهم بين الجانبين على اهمية انشاءمؤسسات تجارية واقتصادية مشتركة في البلدين للقيام باعمال التسويق المشترك كما تم التفاهم على الافادة منالاجهزة التجارية والخبرة الفنية في البلدين لخدمة مصلحتهما المشتركة .

خامسا ـ ينفذ هذا البروتوكول من تاريخ التوقيععليه ، ويكون خاضعا لموافقة حكومتي البلدين عليه ويبقى ساري المفعول لمدة سنة يتجدد بعدها تلقائيا سنة بعداخرى .

كتب ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهررمضان المبارك ١٣٨٣ الموافق لليوم العاشر من شهر (فبراير) سنة ١٩٦٤ في نسختين اصليتين ويعول علىكليهما على حد سواء .

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة	عن حكومة الجمهورية العراقية
احمد زندو	عزيز الحافظ
وزير الاقتصاد ورئيس الوفد الاقتصادي العربي	وزير الاقتصاد ورئيس الوفد الاقتصادي العراقي

القائمة رقم (١) بالمنتجات والسلع المعفاة من الرسوم الكمركية

الفصول في تعرفة الجمهورية العربية	الفصول في تعرفة الجمهورية العراقية	
الرابع	الرابع	زبدة طازجة (طرية) او مملحة (السمن او المسلى)
		جبن بجميع انواعه
الثامن	العشرون	قمر الدين

- ٢٣٠ -

(١١٧) وزارة الخارجية: مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الاجنبية والمنظمات الدولية، ج٩، مطبعة الحكومة ١٩٦٨م، ص٢٣٠-٢٣٤.

الفصول في تعرفة الجمهورية العربية	الفصول في تعرفة الجمهورية العراقية	
الخامس	الخامس عشر	زيت الزيتون وزيت السلفور (الجفت)
	السابع عشر	جلوكوز
	السابع عشر	عسل السكر
السابع عشر	السابع عشر	الحلاوة الطحينية
	العشرون	الفواكه المسكرة
التاسع عشر	التاسع عشر	الاعجنة الغذائية (المكرونة بجميع انواعها)
العشرون	العشرون	المخضرات المحفوظة من الخضار والنباتات والاثمار واجزائها وعصاراتها (الدبس بانواعه)
	السابع	مسحوق البصل المجفف والثوم المجفف
الثالث والعشرون	الثالث والعشرون	نقل الشوندر (البنجر)
		الكسب من الحبوب والاثمار الزيتية وغيرها
		عسل السكر غير الصالح للاكل
		الاعلاف الصناعية
الخامس والعشرون	الخامس والعشرون	الاسمنت من جميع الانواع ومخاليطها
السابع والعشرون	السابع والعشرون	الاسفلت والقار ومخاليطهما لرصف الطرق
الثامن والعشرون	التاسع والعشرون	ثلج جاف
	الثلاثون	ادوية مركبة ومحضرات الصيدلانية
التاسع والعشرون	السابع والثلاثون	افلام سينمائية ايجابية مظهرة (محمضة)
الثاني والثلاثون	الرابع والثلاثون	الصابون العادي لغسل الملابس ـ الصابون الطبي
		مسحوق الصابون والمنظفات
الثالث والثلاثون	الخامس والثلاثون	غراء حيواني
الخامس والثلاثون	الواحد والثلاثون	الاسمدة
السابع والثلاثون	الثاني والاربعون	مصنوعات الجلود بمجيع انواعها (باستثناء الاحذية)
الاربعون	الرابع والاربعون	خشب قشرة من الجوز
		خشب متعاكس (كونتر بلاكيه)
		مصنوعات الموزاييك (باستثناء الاثاث)
الرابع والاربعون	الثامن والاربعون	ورق وورق مقوى والاصناف المصنوعة منها (باستثناء ورق السكاير)
		مصنوعات الجليد
السادس والاربعون	الخمسون	خيوط الحرير الطبيعي والصنعي والياف المواد النسجية
	الواحد والخمسون	
	السادس والخمسون	الصنعية وخيوط ومشتقاتها
السابع والاربعون	الثالث والخمسون	غزول الصوف واقمشتها
	الواحد والستون	المفارش والعباءات والعقل والبطانيات
	الثاني والستون	
الثامن والاربعون	الخامس والخمسون	غزل قطن فوق نمرة ٣٦ والانسجة القطنية المصنوعة من غزول فوق نمرة ٣٦ .
التاسع والاربعون	الرابع والخمسون	المنسوجات المصنوعة من الياف الجوت والكتان
	السابع والخمسون	محلية كانت هذه الالياف ام مستوردة
الخمسون	التاسع والخمسون	حبال عادية (امراس) او غليظة وخيوط مصقولة ودوباره
الثاني والخمسون	الواحد والستون	الياشماغ القطني ـ واكياس الجوت
	الثاني والستون	

الرابع والخمسون	الرابع والستون	الاحذية المطاطية والجزم من المطاط
التاسع والخمسون	التاسع والستون	الطـــوب النـــاري (الطـابوق) القيشـــاني والصيني والصيني المزخرف
		الادوات الصحية والمواسير والوصلات من الفخار العادي
الســـتون	الســـبعون	الزجـــاج ومصنوعاته
الثالث والستون	الثالث والسبعون	الحـديد الصـب
		المدافيء وافران الطبخ واسطوانات البوتاجاز
الثالث والستون	الثالث والثمانون	سدادات واغطية للزجاجات والقوارير والاواني الاخرى
والسابع والستون		
والتاسع والستون		
السادس والستون	السادس والسبعون	مصنوعات الالومنيوم الملونة
الواحد والسبعون	الرابع والثمانون	حروف الطباعـــة
	الثاني والثمانون	شفرات الحلاقـة
الثاني والسبعون	الرابع والثمانون	آلات خياطة مساعد كهربائية دون محركاتها
		مضخات زراعية ـ محالج ـ مكابس
الثالث والاسبعون	الخامس والثمانون	المصابيح الكهربائية
		اجهزة التلفـــون
السابع والسبعون	التســـعون	آلات دقيقة وعدادات واجهزة للقياس
الثاني والثمانون	التاسع والثلاثون	مصنوعات لدائن اصطناعية (بلاستيك)
الحادي عشر	الحادي عشر	دقيق الفلال . نشاء الحبوب والبطاطس . انواع النخالة
التاسع عشر	التاسع عشر	البـــــكويت
الثاني والعشرون	الثاني والعشرون	الانبذة والبيرة والاستاوت والخل والـكحول الاثيلية الجليسيرين
الثامن والعشرون	الخامس عشر	غازات حامض الفحم (حامض الـكربونيك) اللامـائي والاوكسجين
	الثامن والعشرون	وثاني اكسيد الـكربون والاستلين مضغوطة مسيلة
الثاني والثلاثون	الرابع والثلاثون	صابون التواليت
التاسع والثلاثون	الاربعـون	اطارات المطـــاط
الخمســون	الخامس والخمسون	قطن طبي مطهر
الحادي والستون	الواحد والسبعون	مصنوعات الفضة اليدوية (مصنوعات خان الخليلي)
		القابلوات (الـكابلات)
		مصنوعات من اسمنت ابيض
		(اترنيت اسبست) من جميع الانواع
		البياضات من جميع انواع النسيج
		الســـجاد
		النقاب بجميع انواعه
		مواد بترولية ومشتقاتها
		التمـور بانواعهـــا
		الجلود الخـــام
		المصارين والمثانات
		صوف خام واوبار خام
		اطارات الـكاوتشوك الداخلية والخارجية
		مواقد الغـــاز
		ادوات الالعـاب الرياضية

ادوات طبيـــة
محضرات الاسماك والاسماك المعمدة ومحفوظاتها
ماكينات الخياطة
قماش وبري للمناشف

القـائمة رقـم (٢)

بالمنتجات والسلع التي تمنح تعريفة مخفضة بنســبة ٧٥٪ من التعريفــة العــادية

الفصول في تعرفــة الجمهورية العربيــة	الفصول في تعرفــة الجمهورية العراقية	
السادس عشر	السادس عشر	
السابع عشر	السابع عشر	مصنوعات سكرية (سكاكر) اخرى باستثناء ما هو وارد بالقــائمة رقــم (١)
الثـــلاثون	الثاني والثلاثون	وارنيش ممزوج او غير ممزوج بمواد ملونة بويات والوان محضرة بالزيت
الواحد والثلاثون	الثالث والثلاثون	الزيوت العطرية الطبيعية المفردة (غير المزدوجة) مــاء الزهر وماء الورد
الرابع والثلاثون	السادس والثلاثون	
السادس والاربعون	الواحد والخمسون والسادس والخمسون	نسج حريرية من نوع الجاكار
الثامن والخمسون	الثامن والستون	جميع الانواع من مصنوعات الاسمنت الليفي (اترنيت اسبست)
الرابع والستون	الرابع والثمانون	حنفيات من النحاس
الثالث والسبعون	الخامس والثمانون	البطاريات السائلة والجافة اجهزة الراديو
الثامن والسبعون	الرابع والثمانون	ثلاجات كهربائية
الثالث والثمانون	السادس والتسعون	فراجيل (فرش) للاحذية والملابس والدهان من جميع الانـــواع اجهزة تكييف الهواء (ايركوندشن)

القائمة رقـم (٣)

بالمنتجات والسلع التي تمنح تعريفــة مخفضــة بنســبة ٥٠٪ من التعريفــة العــادية

الدراجات والدراجات البخارية
الاثـــاث المعدنيـــة
الاثاث الخشـــبية
ادوات الاستعمال المنزلي ما عدا من المنيوم ملون (لانــه وارد في القائمة ١) .
الســـيارات
مستحضرات التجميل بما فيها الروائح العطرية ومـــاء الـكالونيا فيما عدا صـــابون التواليت (لانه وارد في القـــائمة ٢)
اجهـــزة التلفزيون

ادوات مكتبيـــــة
العدد والآلات بما فيها العدد والآلات اليدوية من جميع الانـــواع
مسامير وصواميل من جميع الانواع
اجزاء الآلات وقطع الغيار من جميع الانواع
الادوات الـكهربائيـــة
منسوجات ومصنوعات شغل السنارة
مشمعات ارضية واغطية من مشمع
مفرقعـــــات
شـــنابر نظـارات
السجاير والطباق المجهز
فورميـــكا

برتوكـول
بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة
بتعديل بعض مواد اتفـاق الدفـع الموقـع
في ١٠ شباط (فبراير) سنة ١٩٦٤

تنفيذا لتوصيات اللجنة المالية والنقدية المنبثقـةعـن اللجنة الدائمة للتنسيق الاقتصادي بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة في دورتها السادسةالمنعقدة في بغداد خلال الفترة من ٢٠ الى ٢٦-١-١٩٦٧ فقد اتفق الجانبان على تعديل اتفاق الدفع المقود بـينالبلدين في ١٠ شباط (فبراير) سنة ١٩٦٤ على الوجه الآتي : ـ

المـــادة الاولى

يستبدل بنص المادة الثالثة من اتفاق الدفع المقودبين البلدين في ١٠ شباط (فبراير) سنة ١٩٦٤ النـص التـــالي : ـ

« يجوز ان يظهر حـساب الجمهورية العربية المتحدةرصيدا دائنا او مدينا لحد اقصى مقـداره ٧٥٠.٠٠٠ (سبعمائة وخمسون الف) جنيه استرليني حسابي » .

واذا تجاوز رصيد هذا الحساب الرصيد المذكوراعلاه فعندئذ يخطر الطرف الدائن الطرف المدين بوقوع هذا التجاوز في الحساب ويسدد مباشرة اي تجـــاوزيظهره رصيد الحساب بعد (٩٠) يوما من تاريخ الاخطار المذكور بعملة قابلة للتحويل يتفق عليها بين البنك المركزيالعراقي والبنك المركزي المصري .

المـــادة الثانيـــة

يضاف الى قائمة المدفوعات الجارية المرفقة باتفاقالدفع المعقود بين البلدين في ١٠ شباط (فبراير) سنة ١٩٦٤ البند ١٤ ونصه كالآتي : ـ

البنـــــد ١٤

حصة الجمهورية العراقية من نفقات الجامعةالعربيةفي مقر الجامعة وحصة الجمهورية العربية المتحدة فينفقات المـكاتب التابعة للجامعة العربيـــة في العـــراق وذلك فيحدود ما قد يكون مقررا من نسب تؤدي بغير العمـــلات القابلة للتحويل .

المـــادة الثالثـــة

يصبح هذا البروتوكول جزءا لا يتجزا من اتفاقالدفع المعقود بين البلدين في ١٠شباط (فبرايرسنة١٩٦٤) ويسري مفعوله اعتبارا من تاريخ تبادل مذكرات تؤيـدمصادقة الحكومتين عليه .

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر شوال١٣٨٦ هـ الموافق لليوم السادس والعشرين من شـــهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ م بنسختين اصليتين باللغـةالعربيـــــة .

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة
حسن عباس زكي
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

عن حكومة الجمهورية العراقية
كاظم عبدالحميد المهيدي
وزير الاقتصـــاد

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق غير المنشورة:

١ – الوثائق العربية

– الوثائق العراقية:

قرارات مجلس الوزراء العراقي لسنوات ١٩٥٨،١٩٥٩م

٢– الوثائق المصرية القومية:

– أرشيف وزارة الخارجية،

كود أرشيفي (٠٣٥٤١٧– ٠٠٧٨)

كود أرشيفى (٠٣٥٤٢٢– ٠٠٧٨)

كود أرشيفى (٠٤٠٢٢٤– ٠٠٧٨)

– وثائق مجلس الوزراء،

كود أرشيفي (٦٠١٢٤٠٠–٠٠٨١)

كود أرشيفي (٠٠١٠٢٠–٠٠٨١)

كود أرشيفي (٠٠١٠٢٢–٠٠٨١)

كود أرشيفي (٠٠٣٠٢٧–٠٠٨١)

كود أرشيفي (٦٠١٢١٠٦–٠٠٨١)

– وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية،

كود أرشيفي (٠٠٠١٥٢–٠٠٧٩)

كود أرشيفي (٠٠٠١٥١–٠٠٧٩)

كود أرشيفي (٠١٤٢٧١–٠٠٧٩)

٣–الوثائق الأجنبية غير المنشورة

–F.O: Areport On Agrarlan Reform In Iraq.

– F.O: Crisis In the Date–Growing Industry In Basra liwa sir Humphrey Trevelyan To Mrselwynlioyd ,Baghdad,November,٢٧,١٩٥٩.

ثانيًا: الوثائق المنشورة:

أولًا: المضابط والمحاضر:

- الجمهورية العربية المتحدة: مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة السادسة والعشرين ،٢٠يونيو ١٩٦١م.
- مجلس الأمة: الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الأول، مضبطة الجلسة السادسة والأربعين ١٠ فبراير ١٩٥٨م
- محاضر جلسات مجلس جامعة الدول العربية: الجلسة الرابعة، بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥٩م.
- الحكومة العراقية، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥١م، الدورة الانتخابية الثانية عشر، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥١م.

ثانيًا: المعاهدات والاتفاقيات

- جامعة الدول العربية: مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العربي بيروت ٢٥-٣١ مايو١٩٥٣م.
- ـــــــــ: مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع الهيئات الدولية، القاهرة الجامعة ١٩٧٨م.
- المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية جميع الأجزاء (١-٣-٥-٨-٩).

ثالثاً: الإحصائيات:

١- وزارات الاقتصاد والزراعة والتخطيط:

- وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية، ١٩٥٣- ١٩٦٥، بغداد، ١٩٦٦م.
- وزارة الاقتصاد العراقية، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات (١٩٥٧م، ١٩٥٨م،١٩٥٩م ،١٩٦٠م،١٩٦١م، ١٩٦٢م،١٩٦٣م،١٩٦٤م،١٩٦٥م،١٩٦٦م،١٩٦٧م،١٩٦٨م)

رابعاً: التقارير

١-مصلحة التمور العراقية تقرير عام عن التمور العراقية، بغداد،١٩٦٧م.
٢- المصرف الوطني العراقي لسنوات(١٩٥٤م،١٩٥٥م،١٩٥٦م،١٩٥٧م)
٣-البنك المركزي العراقي لسنوات (١٩٥٦م،١٩٥٧م،١٩٥٩م،١٩٦٠م)
٤-اتحاد الصناعات للسنة المالية١٩٥٨-١٩٥٩م.
٥-وزارة المالية: ميزانية الجمهورية العراقية في سطور، مطبعة الحكومة، بغداد،١٩٦٠م.

خامساً: الدوريات:

١-الوقائع العراقية: سنوات (١٩٥٨م،١٩٥٩م،١٩٦٤م،١٩٦٥م،١٩٦٦م،١٩٦٧م،١٩٦٨م).

٢-الجريدة الرسمية: سنوات(١٩٦٤م،١٩٦٥م،١٩٦٧م،١٩٦٨م،١٩٦٩م).

٣-دوريات متنوعة:(جريدة الجمهورية، الأهرام، الأخبار القاهرية، اتحاد الشعب، قناة الشرقية الفضائية. البلاد، الثورة، الأسواق التجارية، مجلة التجارة، الفجر الجديد، الزمان)

-المصادر العربية:

-الإمام مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: صحيح مسلم، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، الجزء الثالث٣، دار احياء الكتب العربية، القاهرة،١٩١٨ م.

ثالثًا: مقالات وبحوث:

- عبد الحسن محمد جواد، تقييم التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة، مجلة التجارة، الجزء٣ -٤، السنة ٣٨، مطبعة المعارف، ١٩٧٥م.
- علي محمد كريم المشهداني، ابراهيم كبة ودوره السياسي والاقتصادي في العراق، مجلة كلية الآداب، العدد(٧٦)، جامعة بغداد،٢٠٠٧م.
- محمد السيد سليم: التحليل الناصري للسياسة الخارجية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٠)، أكتوبر ١٩٨٠م.

رابعًا: الرسائل العلمية:

- ادورد عبد العظيم عنبر الحميري: وزارة الاقتصاد العراقية١٩٣٩-١٩٥٨م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، بغداد،٢٠١٧م.
- تقي عبد سالم، تطور تجارة القطاع العام في العراق مع إشارة خاصة إلى القطاع العام في التجارة الخارجية والداخلية ١٩٥٨-١٩٧٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، بقسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٧٤م.
- جميل عائد علي الجبوري: العراق وجامعة الدول العربية ١٩٤٣-١٩٥٨م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا ١٩٨٢م.
- حسين علي فليح: وزارة الزراعة في العراق١٩٥٢-١٩٦٣م، رسالة ماجستير بقسم التاريخ، كلية التربية ابن رشيد للعلوم، جامعة بغداد، ٢٠١٥م.

- علي ناصر علوان الوائلي: عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام١٩٦٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٥م.
- فائق عبد الهادي صالح: عبد الكريم قاسم ودوره السياسي والعسكري في العراق، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٣م.
- نزار علوان عبد الله، الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل،٢٠٠٦م.
- نزهان حمود نصيف: سياسة العراق تجاه مصر١٩٦٨-١٩٨١م، رسالة دكتوراة غير منشورة، بقسم التاريخ، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة،٢٠١٥م.
- نصير محمود شكر الجبوري: السياسة الخارجية العراقية في ضوء قرارات مجلس الوزراء (١٩٥٨-١٩٦٣م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م.
- هيل عجمي جميل الجنابي: تطور التجارة الخارجية بين العراق وأقطار السوق العربية المشتركة للفترة١٩٦٠-١٩٧٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية،١٩٨١م.

خامساً: المراجع العربية والمعربة:

- إبراهيم محمد علي قنبور: التنظيم الاقتصادي واتحادات غرف التجارة في البلاد العربية والإسلامية، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد، ١٩٤٩م.
- أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣يوليو (عبد الناصر والعرب)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٧٧م.
- أحمد مراد: بعض قضايا التعاون الاقتصادي العربي، دمشق، ١٩٧٥م،
- جعفر الخليلي: التمور قديمًا وحديثًا بحث شامل عن النخيل والتمور العراقية من أول نشأتها إلى أخر مراحل استهلاكها، مطبعة المعارف، بغداد،١٩٥٦م.
- جمال عبد الناصر، خطب الرئيس جمال عبد الناصر في احتفالات العيد السابع لثورة ٢٣يوليو١٩٥٩م، القاهرة، ١٩٥٩م.

- جواد هاشم، حسين عمر: تقييم النمو الاقتصادي في العراق١٩٥٠-١٩٧٠م، الجزء الثاني (تطور القطاعات السلعية)، الجمهورية العراقية وزارة التخطيط، بغداد،١٩٧٠م.
- جواد هاشم: مذاكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ذكريات في السياسة العراقية١٩٦٧-٢٠٠٠م، دار المساقي، بيروت،٢٠٠٣م.
- جواد هاشم، حسين عمر وآخرون: قطاع التجارة الخارجية لمحات في تطور الاقتصاد العراقي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت١٩٧٣م.
- جورج كيرك: السياسة العربية المعاصرة، ترجمة محمد الخولي، القاهرة،١٩٦٣م.
- حسين عمر: موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة،١٩٦٥م.
- خطاب صكار العاني: جغرافية العراق الزراعية، الطبعة الثانية، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٦م.
- خليل ابراهيم حسين: موسوعة١٤تموز، سقوط عبد الكريم قاسم، الجزء الخامس، بغداد، ١٩٨٩م.
- سعيد حماده: النظام الاقتصادي في العراق، المطبعة الأمريكانية، بيروت،١٩٣٨م.
- سعيد عبود السامرائي: اقتصاديات التمور العراقية، الطبعة الأولي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٠م.
- صبحي عبد الحميد: أسرار ثورة ١٤تموز١٩٥٨م في العراق، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد،١٩٨٣م.
- طلعت الشيباني: واقع الملكية الزراعية في العراق، دار الأهالي للنشر، بغداد، ١٩٥٨م.
- عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق ١٩٥١-١٩٦٣م، مطابع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،٢٠٠٠م.
- عبد الرحمن البزاز: نظرات في التربية والاجتماع والقومية، بغداد، ١٩٦٧م.
- عبد الرازق الهلالي: معجم العراق(سجل تاريخي سياسي اقتصادي، اجتماعي، وثقافي) منذ العهد العثماني حتى اليوم الجزء الأول، مطبعة النجاح، بغداد،١٩٥٣م.
- عبد الرزاق مطلك الفهد: العراق دراسة في التطورات الاقتصادية ١٩٢١-١٩٥٨م، بغداد، ٢٠١٠م.
- عبد الرازق محمد البطيجي: أنماط الزراعة في العراق، مطبعة الارشاد، بغداد،١٩٧٦م.
- عبد الوهاب الدباغ: النخيل والتمور في العراق (تحليل جغرافي لزراعة النخيل وإنتاج التمور وصناعتها وتجارتها)، مطبعة الأمة، بغداد،١٩٥٦م.

- عبد المحسن وداي العطية: الإصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٥م.
- عدنان سامي نذير عبد الجبار جومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي، بغداد، ١٩٩١م.
- علي عبد الحسين: النخيل والتمور وآفاتهما، الطبعة الأولى، جامعة البصرة، بغداد، ١٩٨٥م.
- عماد محمد ذياب الحفيظ: نخلة التمر في التراث العربي، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- كاظم شنته سعد، اياد عبد علي الشمري: قطاع الزراعة في العراق، الطبعة الأولى، مطبعة الساقي، مركز بغداد للدراسات، العراق، ٢٠٢٠م.
- كمال محمد سعيد الخياط: القطاع الزراعي في العراق، مطبعة العاني، بغداد،١٩٧٠م.
- ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة١٤تموز ١٩٥٨ في العراق، الطبعة الأولى، بغداد،١٩٧٧م.
- محمد إبراهيم عبد المجيد، زيدان هندي عبد الحميد: الإدارة المتكاملة لمكافحة آفات نخيل التمر، الطبعة الأولى، كانزا جروب للنشر، ٢٠٠٥م.
- محمد توفيق حسين: نهاية الإقطاع في العراق، بيروت، ١٩٥٨م.
- محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم، بيروت،١٩٧٠م.
- محمد حسين الزبيدي: ثورة١٤تموز١٩٥٨م في العراق أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، دار الشؤون الثقافية والنشر، بغداد،١٩٨٣م.
- محمد سليمان: التطور الاقتصادي في العراق، الطبعة الأولى، منشورات دار الطليعة، بيروت، مارس١٩٦٦م.
- محمد علي رضا جاسم: القواعد الأساسية في الاقتصاد والتطبيق، الطبعة الثانية، بغداد،١٩٦٩م.
- محمد محمود إبراهيم الديب، فاروق كامل عز الدين: جغرافية مصر الاقتصادية، القاهرة،١٩٩٧م.
- محمود جودة صوان: نخلة التمر، الطبعة الاولي، دار المشاعل للطباعة والنشر، الرياض،١٩٩٣م.
- محمود فهمي درويش، مصطفي جواد وأحمد سوسه: دليل الجمهورية العراقية لسنة١٩٦٠م، مطبعة وزارة الارشاد، مجلس الوزراء، دار مطبعة المدن، بغداد،١٩٦١م.

- نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، محمد عويد الدليمي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨م، الجزء الرابع، بغداد،٢٠٠٢م.
- وزارة الارشاد، الزعيم الركن عبد الكريم قاسم يتحدث، مبادئ ثورة١٤ تموز في خطب الزعيم، بغداد،١٩٥٨م.
- يوسف خوري: المشاريع الوحدوية العربية١٩٨٩-١٩١٣م(دراسة توثيقية)، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٠م.

سادساً: المراجع الأجنبية:

-Gordon H.Torrey: Syrian Politics and Military ١٩٤٥-١٩٥٨, Ohio State University Press, New York, ١٩٦٤.

-Jubin M.Goodarzi: Syria and Iran Diplomatic Alliance and Power Politics in the Middle East L.B. Tauris, London, New York, ٢٠٠٦.